الروضة الندية في حقيقة الزيدية


بسم اللّه الرحمن الرحيم

الروضة الندية
في حقيقة الزيدية

جمع وتأليف

الفقير إلى عفو الله القدير

إبراهيم يحيى الدرسي وفقه الله وثبته

منشورات مركز الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

تم الصف والإخراج بمركز الإمام المنصور بالله عليه السلام

الحمزات - صعدة - اليمن

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الذي شرفنا بالإنتساب إلى أهل البيت المطهرين، وجعلهم لنا أئمة هادين، وجعلنا بهم مقتدين، ولآثارهم مقتفين، نحمده كما يريد أن يُحمد، وينبغي لجلاله وعظيم سلطانه.

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وإمامهم، البشير النذير، الداعي إلى الله بإذنه والسراج المنير، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الطاهرين.

وبعد: فإن الكثير من الناس في هذا الزمان يأتون ليتكلموا عن فرقة من الفرق، أو مذهب من المذاهب الإسلامية، وليسوا من أهلها، ولا ينتمون لها، فيكون خطؤهم أكثر من صوابهم، لأنهم يتصدرون في شيء ليس لهم، ويمثلون أهل فرقة لا يرضونهم.

وبعض الناس يتكلم في فرقته وطائفته، ويحاول أن يصحح ما يورده، ولكن لنقله من مصادر غير صحيحة، أو لقلة علمه ومعرفته تراه يخطئ.

فقد كثر الكلام عن الزيدية، وكثرت المؤلفات والكتابات حول تعريف الزيدية، وتبيين أصولها ومعتقداتها، ولكن منها ما هو عن غير أبناء الزيدية، ومنها ما هو غير مستوفى وفيها معلومات غير صحيحة عن الزيدية.

وفي هذا المختصر إن شاء الله تعالى سنتكلم عن الزيدية، وعن أصولها وعقائدها وقواعدها، وبيان نسبتها، وقادتها، وغير ذلك مما يتعلق بها.

والكلام عن الزيدية مهم جداً، فلا ينبغي لأبناء الزيدية ورجالها، أن يجهلوا أمر مذهبهم، لا سيما ونحن في عصر (غربلة الأفكار)، وزمان (تقلبات العقائد)، ووقت (انتشار الفرق)، ودهر (مضلات الفتن)، والناس في هذه الأزمنة يعيشون في ظل ظروف تخضع (للأمور المادية)، وفي طقوس صالحة (لتغيير المبادئ)، فلا بد من أن يعرف الإنسان عقائده ومبادئه، حتى لا يقع في الضلالات، وحتى لا يستزله أهل الأهواء بأقوالهم، ويخدعوه ويغروه بأن ما زيفوه عليه هو قول أهل مذهبه، بل لا بد أن يكون على معرفة تامة حتى يميز بين الحق والباطل، وحتى يأمن من الضلالات أن تصل إليه، وهذا البحث سيكون مفيداً أيضاً للباحثين عن الحق، أو للباحثين الكاتبين عن الفرق.

وإني أنصح كل باحث وناقل أن لا يعتمد في الكلام عن فرقة أو مذهب إلا على كلام أصحاب ذلك المذهب، حتى ينقل عنهم نفس ما يقولون به من مصدره الصحيح، وأن لا يأخذ في النقل عن فرقة عن أعدائها وخصومها، فإن الخصم يزيد وينقص بسبب عداوته.

وسيكون الكلام حول الزيدية يتمثل في خمسة أبواب وخاتمة:

الأول: في تعريف الزيدية. **الثاني:** في نسبتها.

الثالث: في ذكر قادتها وأئمتها. **الرابع:** في ذكر أصولها ومعتقداتها.

الخامس: في فرق الزيدية. **الخاتمة:** في أن الزيدية هي الفرقة الناجية.

والآن حين الشروع في المقصود بعون الملك المعبود، فأقول وبالله أصول:

الباب الأول: (في تعريف الزيدية)

اعلم أن الزيدية فرقة من الفرق الإسلامية تتميز بصفاتها وسماتها الخاصة بها، التي لا تشاركها فيها فرقة من الفرق، أو مذهب من المذاهب، كما ستعرف ذلك.

فالزيدية: تمثل طليعة تجمع، متقدم في عمق التاريخ الإسلامي، استمدت عقائدها وأقوالها من العقل والكتاب والسنة الصحيحة، تدعو إلى الإنفتاح الفكري، والإبداع الإنساني، وتجعل باب الإجتهاد مفتوحاً، وتحرم التقليد على أهل الإجتهاد، وتدعو إلى التفكير والإستنباط، وتجعل للعقل مكانة رفيعة.

والزيدية: فرقة من فرق الإسلام لها أصولها ومعتقداتها، ولها أئمتها وقادتها وعلماؤها.

وهي أقدم الفرق والمذاهب، إذ تعود نشأتها إلى القرن الأول من الهجرة النبوية.

والزيدية: تعد من فرق الشيعة، بل هي الفرقة الوحيدة التي تستحق أن تسمى باسم الشيعة فقط لا غير، لأنها تجسد التشيع بمعناه الحقيقي، لا غلو ولا تقصير، لا إفراط ولا تفريط.

لأن الشيعة: هم أتباع أمير المؤمنين علي عليه السلام، الذين يقولون بتفضيله على غيره من الصحابة، ويقولون بإمامته بعد رسول الله وخلافته على الأمة بلا فصل، ويثبتون إمامة ولديه الحسنين وذريتهما، وسنتكلم على ذلك قريباً إن شاء الله تعالى.

الباب الثاني: (في نسبتها)

أما نسبتها: فهي تنتسب إلى الإمام الأعظم الولي بن الولي، إمام الجهاد والإجتهاد، الشهيد السعيد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

ونسبة الزيدية إلى الإمام زيد ظاهرة في اللفظ والمعنى.

أما في اللفظ: فهو ظاهر في التسمية حيث هو مأخوذ من اسمه، ليكون ذلك دليلاً على الإعتزاء و الإنتساب الكامل في التسمية وفي الأقوال والأفعال.

وأما في المعنى: فهو أن أصول الزيدية ومبادئها، هي نفس الأصول والمبادئ التي رسمها الإمام زيد عليه السلام، وسار عليها، وانتهجها من بعده أهل البيت عليهم السلام، بعد أن كانت قد عَفَى الزمان أثرها، ومحى ظلمُ وتغلبُ الأمويين رسَمَها.

وانتماء الزيدية إلى الإمام زيد عليه السلام ليس انتماء تقليد، كنسبة الحنفية إلى أبي حنيفة، والشافعية إلى الشافعي، والمالكية إلى المالكي، والحنبلية إلى الحنبلي، بل تلك النسبة اتباع للدليل والحجة، فإن أئمة الزيدية وعلمائها لما رأوا أن الإمام زيد أخذ أصوله ومبادئه من القرآن والسنة الصحيحة وحجة العقل، وقفوا عندها ووافقوا الإمام زيد في القول بها، وجعلوا نسبتهم إليه لكونه أول من سلك تلك المبادئ وسار عليها، فالنسبة نسبة افتخار واعتزاز، لا نسبة تقليد واتباع بغير دليل.

وتلك الأصول والمبادئ هي التي رسمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأمته، وانتهجها الإمام علي عليه السلام بعده، وصرح بها في خطبه ومكاتباته،

ثم تغلب الظلمة على الإسلام وأهله فأدخلوا فيه ما ليس منه، وأزالوا منه ما هو فيه، مراعاة لتثبيت قوائم عروش ملكهم.

ثم فتح ذلك الباب الإمام الحسين السبط الشهيد عليه السلام، ثم تغلب الظالمون مرة أخرى، ثم نفخ فيها روح الحياة ونعشها نعشة الدوام الإمام زيد بن علي عليه السلام، ثم سار عليها أهل البيت عليهم السلام إمام يتلو إماماً، وعالم يتلو عالماً.

وتلك الأصول والمبادئ كانت قد عبثت بها أيدي العابثين، ودنستها أقلام الكاتبين من أعوان الظالمين، وحاولوا أن يجعلوا بدلاً عنها مبادئ وأصولاً يَضْمَنُ الملوك والسلاطين معها بقائهم متربعين على كراسي الملك وخلافة المسلمين، لأن تلك الأصول والمبادئ تشكل عليهم خطراً كبيراً، وهم بسببها يتوقعون في يوم من الأيام زوال ذلك على أيدي رجال يمشون عليها كما حصل ذلك.

لأن تلك الأصول والمبادئ تنكر على الظالمين أفعالهم وتصرفاتهم وتوعدهم وتتهددهم، فحاولوا إبدالها بما يُحَسِّنُ لهم قبيح أفعالهم، ويزين لهم شَينَ سِيَرِهِم، كما ستعرف ذلك إن شاء الله عند الكلام على أصول الزيدية ومبادئها.

وقلنا بأن نسبة الزيدية ليست نسبة تقليد لأسباب:

١- الزيدية تفتح باب الإجتهاد، فليس لمن كان من المجتهدين أن يقلد غيره.

٢- الزيدية تمنع من التقليد في أصول الدين والعقيدة، لأنها تجعل للعقل مكانة سامية ورفيعة.

الباب الثالث: (في ذكر أئمتها وقادتها)

إن كل فرقة من الفرق الإسلامية لها قادة وعلماء، تفتخر بهم وتذكرهم، وتترجم لهم، والزيدية كذلك لها رجالها وأئمتها وقادتها الذين تنتمي إليهم، وتفتخر بهم، وتذكرهم وتذكر مؤلفاتهم وكل ما يتعلق بهم.

والزيدية تحتل في هذا الباب مكانة رفيعة لا تنالها أي فرقة من الفرق، فإن أئمتها وقادتها هم أهل البيت عليهم السلام، الذين وردت النصوص الصريحة من الكتاب والسنة الصحيحة بوجوب اتباعهم ومحبتهم، والتعلم منهم، فهم قربى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين أمر الله بمودتهم، وهم أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، وهم سفينة نوح التي من ركبها نجى، ومن تخلف عنها غرق وهوى، وهم النجوم لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء، وهم النافون عن هذا الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، وهم الذين وردت لهم الفضائل، وقيلت فيهم محاسن الشمائل، ما منهم إلا إمام سابق، أو مقتصد لاحق، عليهم سلام رب العالمين.

ويمكن أن نقسم رجال الزيدية إلى طبقات:

الطبقة الأولى: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، يعد أول رجل في طبقات الزيدية، فالزيدية أحق به من غيرها من الفرق، أحق به من المعتزلة، ومن الإمامية، ومن غيرهم، لوجوه:

١– أن الزيدية تقول بإمامته عليه السلام وخلافته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل.

٢– أن الزيدية تقول بأقواله في العدل والتوحيد والوعد والوعيد، كما ذلك مروي عنه.

٣– أن الزيدية تقول بحجية قول أمير المؤمنين عليه السلام في الأصول، وتجعله دليلاً.

وفي هذه الطبقة الحسنان عليهما السلام.

الطبقة الثانية: الأئمة المبشر بهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو أمير المؤمنين عليه السلام، كزين العابدين علي بن الحسين، والإمام زيد بن علي، والباقر محمد بن علي، والنفس الزكية محمد بن عبد الله، وأخيه النفس الرضية إبراهيم بن عبد الله، وكالإمام الحسين بن علي الفخي، والإمام ترجمان الدين القاسم بن إبراهيم، والإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، والإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان، والإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، والإمام أحمد بن الحسين الشهيد، وغيرهم.

الطبقة الثالثة: الأئمة المجددون، والمجدد هو الذي يجدد الله به دينه في رأس كل مائة سنة من أهل البيت سواء كان واحداً أو أكثر، ويعرف كونه مجدداً بأن ينص عليه أحد الأئمة الذين أتوا بعده، ويصفونه بذلك، ويكون ظهوره في رأس المائة.

وهم كالتالي:

في المائة الأولى: الإمام زيد عليه السلام.

والثانية: الإمام محمد بن إبراهيم وأخوه القاسم بن إبراهيم.

والثالثة: الإمام الهادي يحيى بن الحسين، وولداه المرتضى محمد والناصر أحمد، والإمام الناصر الكبير الحسن بن علي الأطروش.

الرابعة: الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، وأخوه الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني، والإمام الحسين بن القسم العياني عليهم السلام.

الخامسة: الإمام المؤيد بالله أبو طالب الأخير يحيى بن أحمد بن الحسين بن الإمام الكبير المؤيد بالله أحمد بن الحسين عليهم السلام.

السادسة: الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام.

السابعة: الإمام المتوكل على الله المطهر بن يحيى، وولده الإمام المهدي محمد بن المطهر.

الثامنة: الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، والإمام علي بن المؤيد.

التاسعة: الإمام الهادي عز الدين بن الحسن.

العاشرة –الألف–: الإمام عبد الله بن علي أبو علامة، والإمام القاسم بن محمد.

الحادية عشرة: الإمام المؤيد بالله محمد بن الإمام إسماعيل بن الإمام القاسم بن محمد.

الثانية عشرة: الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الكبسي، الملقب المغلس.

الثالثة عشرة: الإمام المهدي لدين الله محمد بن القاسم الحوثي.

الرابعة عشرة: الإمام مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي.

الطبقة الرابعة: بقية الأئمة الدعاة، كالإمام محمد بن محمد بن زيد، والإمام الحسن بن زيد، وأخوه محمد بن زيد، والإمام القاسم العياني، والإمام المختار بن الناصر بن الهادي، والإمام يوسف الداعي، والإمام علي بن محمد العابد، وابنه الناصر محمد بن علي، وغيرهم كثير.

الطبقة الخامسة: الأئمة المحتسبون، الذين قاموا بالإحتساب، كالأمير النفس الزكية حمزة بن أبي هاشم، والأميرين الأخوين الفاضل وذي الشرفين القاسم ومحمد ابني جعفر بن القاسم بن علي العياني، والأمير علي بن إبراهيم بن المليح، وغيرهم كثير.

الطبقة السادسة: العلماء المجتهدون الذين بلغوا رتبة الإمامة ولم يدعوا الإمامة، ويلقبون بـ(المقتصدين)، وهم أكثر من أن يحصوا.

الطبقة السابعة: العلماء الغير المجتهدين، وهم كثير جداً أيضاً.

الطبقة الثامنة: علماء الشيعة الأكرمين، كالحافظ المحدث الكبير محمد بن منصور المرادي، وأحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الهمداني، والقاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام البهلولي، وإسحاق بن عبد الباعث، وغيرهم كثيرون في كل الأعصار، لا يخلو منهم عصر من العصور، جزاهم الله عن عترة نبيهم خير الجزاء، بل كانوا هم الذين تقوم دعوات الأئمة على أكتافهم، ويبذلون الغالي والنفيس في سبيل رفع شعار مذهب أهل البيت الأكرمين، فهم لأهل البيت في كل فضيلة تالون.

فهذا تقسيم تقريبي فقط، يقبل التغيير والزيادة، وليس بحصرٍ لهم، فهم والحمد لله كثيرون في كل زمان، فليس لفرقة من الفرق ما للزيدية من الرجال، ورجالها يتميزون عن رجال بقية الفرق بصفات عظيمة، ومميزات عالية.

فهم في العلم في أعلى طبقاته، وفي الورع في أرقى درجاته، وفي الزهد في أسمى مراتبه، وفي الخوف من الله في أسنى مراقيه، لا يلحق بهم لاحق، ولا يجاريهم مسابق.

لا يقتصرون في العلوم على فن دون آخر، بل يحيطون بالعلوم أولها والآخر، ولا يقتصرون على علم مذهبهم وما ورثوه عن آبائهم، بل يعرفون مذاهب خصومهم، وأقوال بقية الفرق والطوائف، ويكون أكثرهم أعلم بعلم الفرق الأخرى من أهلها.

الباب الرابع: (في ذكر أصولها وعقائدها)

اعلم أن أصول الزيدية وعقائدها في أرفع محل، وأسمى مكان، يقبلها العقل ويصدقها النقل.

والكلام في هذا الباب يكون في مسلكين:

المسلك الأول: في استمدادها.

والمسلك الثاني: في بيانها.

المسلك الأول: في استمدادها

اعلم وفقنا الله وإياك: أن للزيدية ضوابط وقواعد اتبعها الأئمة عليهم السلام في بيان أصول مذهبهم وعقائدهم، استنبطوها منها، واتبعوا دلالاتها عليها، وتلك الأصول والضوابط جميع أهل البيت عليهم السلام لا يختلفون فيها.

الأصل الأول: العقل

يحتل العقل عند الزيدية مكانة رفيعة، فتحله في المكان الذي خلقه الله له، لأن الله تعالى جعل العقل في الإنسان ليفرق به بين غيره من الحيوانات، فهو أساس التكليف، وعليه يدور لولب التشريع، إذ لا تكليف لمن لا عقل له من الصبيان والمجانين وبقية الحيوانات.

والعقل هو الحجة الكبرى التي امتنَّ الله تعالى بها على عباده، والمنحة الإلهية العظيمة التي يستطيع المرء معها أن يفكر وينظر، وهو الأداة الوحيدة التي يكون

الإنسان من خلالها مفكراً ومتأملاً وفاهماً وناظراً، فالمرء الذي يحاول أن ينظر في المسائل والأدلة بآلة أخرى غير العقل لا يُمْكِنُهُ أن ينظر أو يفكر؛ لأنَّه قد ضيَّعَ الأداة التي لا بدَّ له من استخدامها.

فالله سبحانه وتعالى عندما خلق العقل للإنسان، جعل له ثوابتَ وضوابط وقوانينَ ضرورية مرتكزةً في جميع العقول لا يحتاج العاقل أن يتعلمها، ولا يمكن أن يختلف فيها أو في بعضها العقلاء، بل هم متفقون عليها، ولا يمكن أن تطرأ عليها الشبهات والشكوك فتبطلها، مثل الأمور البديهية ككون السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وأنَّ الكل أعظم من الجزء، وأنَّ الواحد نصف الاثنين، وأن الإنسان يدرك حسن النافع، ويدرك قبح المضار، وأنه يعلم أحوال نفسه من كونها عالمة أو جاهلة، شابعة أو جائعة، وأنَّ الفعل لا بد له من فاعل، والمحدَث لا بد له من محدِث، والصنعَ لا بد له من صانع، وغير ذلك من الضوابط الضرورية، فمن أنكر شيئاً من هذه الضوابط فقد خرج من زمرة العقلاء، وهذه العلوم هي التي تسمى(العلوم الضرورية) أو(علوم العقل العشرة).

إنَّ مَن يحكم بأنَّ العقل ليس حجة من حجج الله تعالى لا يمكنه أبداً أن يحتجَّ على الكفار والمشركين والبراهمة ومنكري النبوات على أنَّ الدين الإسلاميَّ هو الدِّيْنُ الحقُّ، وأنَّه المنهج الصحيح، وأنَّه الصراط المستقيم، ولا يمكنه أيضاً ولا يستطيع أن يحتجَّ على إثبات نبوة محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل لا يمكنه أن يحتجَّ على إثبات وجوده تعالى ووحدانيته، ولا إثبات عدل الله تعالى وحكمته، فأهونِ بمذهبٍ فساداً لا يستطيع معه صاحبه ومعتنقه أن يقيم الحجج على هذه المسائل المهمة، التي هي المهمات الضرورية عند كلِّ مسلم.

فنحن لم نعلم أنَّ الدين الإسلامي هو الدين الحق، والمنهج الصحيح، ولم نعلم أيضاً بوجود الله تعالى ووحدانيته، وعدم مشابهته لخليقته، ولم نعلم عدله وحكمته، وصحة نبوة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام إلاَّ بالعقل، وبالنظر والتفكر في الأدلة والبراهين، التي أوصلتنا إلى القطع واليقين في هذه الأمور بقناعة تامة.

ولقد مدح الله تعالى أصحاب العقول والبصائر، الذين يستعملون عقولهم في النظر والتفكر، في آيات كثيرةٍ من القرآن الكريم، فوصفهم بأنهم المتذكرون، فقال تعالى ﴿**وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ**﴾[البقرة:٢٦٩]، وقال تعالى ﴿**وَكَأَيِّن مِّن آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ**﴾[يوسف:١٠٥]، وأنهم العالمون فقال تعالى ﴿ **لآية لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ**﴾ [النمل:٥٢]، في آيات كثيرة، وأنهم المتفكرون فقال سبحانه ﴿**نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾[يونس:٢٤]، ووجَّه إليهم الخطابات الكثيرة، حتى كأنهم المخاطبون فقط دون غيرهم، فتأمل أيُّها الناظر حقَّ النَّظر وحقَّ التأمل كيف شنَّع الله تعالى في هذه الآية على من لَمْ يتأملْ ويَنظرْ في آياته عز وجل، وأعرض عن النظر فيها، وانظر إلى قوله تعالى ﴿**وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ الْعَالِمُونَ**﴾[العنكبوت:٤٣]، وقوله عز وجل ﴿**لأُولِي الأَلْبَابِ**﴾ [الزمر:٢١]، وقوله تعالى ﴿**لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾[البقرة:١٦٤]، وقوله تعالى ﴿**أُوْلِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ**﴾[ص:٤٥]، وقوله تعالى﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِياً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾[يوسف:٢] فانظر كيف ملأ الله تعالى كتابه العزيز بوجوب استخدام العقل وأهميته، وكذلك النظر والتأمل، وذلك لأهمية العقل، هذا العنصر الكبير في حياة الإنسان، سواء الدينية أو الدنيوية.

فانظر كيف أرشدنا الله تعالى في كتابه الكريم إلى كيفية الاستدلال بالعقل، فقال عز وجل ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[الأنبياء:٢٢]، فهنا يثير الله تعالى عقول البشر بما ركزه الله تعالى في عقولهم أنه لو تعددت الآلهة لاختلَّ بذلك نظام الكون، ولفسدت الرعية، وقال تعالى في ذلك أيضاً مثيراً دفائن العقول ﴿**مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾ [المؤمنون:٩١]، فنجد أنَّ الله سبحانه وتعالى أثبت لنا وَحْدَانِيْتَهُ في الآيتين السابقتين بدليلٍ عقليٍّ ثابتٍ عند كلِّ عاقل، لنستدِلَّ به على إثبات وحدانية الله تعالى، وقال تعالى ﴿**أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ**﴾[الطور:٣٥]، فهنا ينبهنا الله تعالى على أنَّه يستحيل أن يوجد شيء بدون خالق أو بدون فاعل له، وهذا دليل عقليٌّ أيضاً لا ينكره أيُّ عاقل.

وغيرها من الأدلة، فإن الله سبحانه وتعالى جعل العقل حجة قاطعة معتمَدَةً في الاستدلال على إثبات وجوده عز وجل ووحدانيته وتنْزيهه عما لا يليق به سبحانه.

والعقل معناه في اللغة: المنع والحبس.

وفي الإصطلاح: صفة اختص الله تعالى بها عباده المكلفين، جعلها مناط التكليف.

والعقل عرض يحل في القلب، يعقل العبد عن القبائح، ويدله على طريق الخير والشر، والحق والباطل.

وقد اختلف العلماء في أمور تتعلق بالعقل، هل هو جسم أو عرض؟ وإذا كان جسماً فما هو؟ وإذا كان عرضاً فأين يحل؟ هل في القلب أو في الدماغ؟ وهل

العقل هو العلوم الضرورية؟ أم أنها دالة عليه فقط؟ وهل هو يحسن الحسن ويقبح القبيح قبل ورود الشرع أم لا؟

ولسنا بصدد التعرض للخلاف فيها، إذ هو خلاف لا يجدي، وإنما الخلاف الخطير هو في تحسين العقل وتقبيحه وعدم ذلك.

فعند الزيدية أن الله تعالى جعل العقل للإنسان ليكون حجة عليه يوم القيامة، وألهمه ما يحتاج إليه الإنسان في حياته من الأمور، وألهمه إدراك الحسن والقبيح، والخير والشر، والنافع والضار، وركب فيه مادة التفكير التي بواسطتها يتمكن من معرفة خالق الكون ومبدعه.

الأصل الثاني: الكتاب

وهو القرآن الكريم، والدستور التشريعي، والقانون الرباني، الذي أودع الله فيه الحلال والحرام، والشرائع والأحكام، والقصص والأمثال، وهو رأس العلوم الشرعية بأسرها، ومنه مستقاها ومستمدها، وهو مرجعها وعليه معتمدها.

وسيأتي الكلام على القرآن الكريم، واختلاف الأمة فيه إن شاء الله تعالى.

الأصل الثالث: السنة

السنة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة والتسليم هي المتمم للقرآن الكريم، فتفصل مجمله، وتبين غامضه، وتقيد مطلقه، وهي كلام من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

والسنة تنقسم إلى قسمين: سنة متواترة، وسنة آحادية.

والقسم الأول هو الذي نعنيه ونقصده في هذا الباب، لأن هذا الباب يحتاج إلى اليقين والقطع، وهو لا يتوفر إلا في المتواتر، بينما الآحاد لا يفيد إلا الظن، والأصول تحتاج إلى اليقين.

فالزيدية لا تستدل في أصول الدين والعقيدة إلا بما كان متواتراً، أو متلقى بالقبول بين الأمة.

الأصل الرابع: أقوال أمير المؤمنين عليه السلام

أقوال أمير المؤمنين علي عليه السلام التي رويت عنه بطرق صحيحة، تحتل الأصل الرابع عند الزيدية.

فكلام علي عليه السلام هو أحد أقسام السنة النبوية، وإنما أفردناه بالذكر من باب التخصيص، فهو باب مدينة العلم، والأذن الواعية، ولا خلاف بين الزيدية في حجية قوله في الأصول.

الأصل الخامس: إجماع أهل البيت عليهم السلام

ما أجمع عليه أئمة أهل البيت عليهم السلام فهو حجة بينة، لا يجوز خلافها، وأما أفراد أئمة أهل البيت فلا حجة في قول أحد منهم، إلا السبطان والزهراء في هذا الباب.

المسلك الثاني: في بيان عقائد الزيدية

إذا عرفت الأصول والقواعد التي تستنبط منها الزيدية عقائدها فإليك تلك العقائد.

اعلم أن عقائد الزيدية -التي تسمى أصول الدين- فهي عبارة عن أبواب تدخل في ضمنها مسائل، تبحث عن معرفة الله تعالى وما يجوز أن يضاف إليه من الصفات، وما يجب أن ينفى عنه، وهي مبنية على فصول:

الأول: التوحيد.

الثاني: العدل.

الثالث: الوعد والوعيد.

الرابع: النبوءات.

الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

السادس: الإمامة.

السابع: التفضيل.

الفصل الأول: (التوحيد)

التوحيد أصل من أصول عقائد الزيدية، وهو الباب الذي يبحث عن صفات الله تعالى الذاتية، وما يجب أن نضيفه إليه، وما لا يجوز، وقبل الخوض في ذلك نقول:

التوحيد في اللغة هو: الإفراد، يقال وحدت الشجرة، إذا أفردتها.

وفي الإصطلاح: قول أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي عليه السلام (التوحيد أن لا تتوهمه).

والتوحيد باب يشتمل على مسائل في أمر العقيدة، وبعض تلك المسائل لا يتم إسلام العبد إلا بها، وبعضها محل اتفاق بين الفرق الإسلامية، وبعضها محل اختلاف.

مسائل التوحيد التي لا يتم الإسلام إلا بها

أما المسائل التي لا يتم إسلام العبد إلا بها فهي ما يلي:

١- وجوب وتحتم معرفة أن الله تعالى هو خالق هذا الكون وصانعه ومبدعه، فمن أضاف خلق الكون إلى غير الله تعالى من طبيعة أو فلك أو نجم أو غير ذلك فلا ينضوي تحت لواء الإسلام فضلاً عن لواء الزيدية، وهذا أمر معلوم لدى كافة الفرق الإسلامية، وإن اختلفوا في كيفية معرفة الله تعالى، هل بالعقل؟ أم بالشرع؟.

ومن قال بأن طريقها العقل، هل لأجل وجوب شكر المنعم، حيث أن الله تعالى هو المنعم المتفضل، وشكر المنعم واجب عقلاً، ولا يتم شكره إلا بمعرفته، إذ شكر المجهول لا يتأتى؟.

أم لأن معرفة الله تعالى لطف للعباد في القيام بما كُلِّفوه من الأوامر والنواهي، إذ أن من عرف أن له خالقاً ورازقاً، آمراً وناهياً، دعاه ذلك إلى امتثال أمره طلباً لثوابه ورضاه، والإبتعاد عن نهيه خوفاً من عذابه وسخطه؟، وموضع البحث حول هذا الكلام الكتب الكلامية.

٢- أن الله تعالى واحد لا شريك له في الأولوهية والقدم، فمن جعل لله شريكاً في شيء من ذلك فقد كفر، بلا خلاف بين كافة الفرق الإسلامية.

وأما المسائل المتفق عليها، فكما يلي:

وهي أن الله تعالى قادر، وعالم، وحي، وموجود، وقديم، وغني لا يحتاج.

وقد كفانا وأغنانا عن إيراد الدليل على هذين القسمين إجماعُ المسلمين.

فليس هناك خلاف في أن هذه من صفات الله الذاتية، وإنما وقع الإختلاف في كيفية وصف الله بها: هل أن صفات الله تعالى هي ذاته؟ فالصفة والذات شيء واحد، وليست الصفة شيئاً والذات شيء آخر، **كما ذلك هو رأي أئمة الزيدية عليهم السلام**.

أم أنها غيره؟ وإذا كانت غيره:

فهل هي أمور زائدة؟ كما قال به بعض المعتزلة.

أم أنها مستحقة لأجل صفة خاصة بالله تعالى لا يشاركه فيها غيره، أوجبت تلك الصفة الخاصة له الصفات السابقة؟ كما قال به بعض آخر منهم.

أم أنها مزايا؟ كما قال بها منهم فريق ثالث.

أم أنها صفات محدثة، أم أنها قديمة.

وقد كثر فيها الخلاف، وقَلَّ الإئتلاف، وقد خطأ أئمةُ أهل البيت عليهم السلام من قال بغير قولهم فيها، وألزموهم بلوازم لا محيص لهم عنها، بل حكم بعض الأئمة عليهم السلام بكفر من قال ببعض تلك الأقول، وذلك محكي في الكتب الكلامية، ليس هذا موضعها.

وأما المسائل المختلف فيها:

فهي موضع النزاع، ومحل الإستشهاد والإستدلال، وفيها الكلام الكثير، والنقاش الخطير، وهو في المسائل التالية:

أولاً: مسألة التشبيه، هل يجوز أن نضيف إلى الله تعالى شيئاً مما يقتضي المشابهة بينه وبين خلقه أم لا يجوز إضافة ذلك إلى الله تعالى؟

ثانياً: مسألة الرؤية، هل الله تعالى يرى يوم القيامة بالأبصار أم لا يجوز عليه ذلك؟

وهاتان المسألتان أم هذا الباب في الخلاف الدائر بين الفرق الإسلامية.

وسنبدأ بالكلام عن كل واحدة منهما مع محاولة الإختصار قدر الإمكان.

مسألة التشبيه

التشبيه معناه المراد منه: المماثلة، ولا تكون إلا بين اثنين أو أكثر.

واعلم أن المشابهة في هذا الباب لها معنيان:

المعنى الأول: المشابهة في إطلاق الصفات.

المعنى الثاني: المشابهة في إطلاق الأعضاء.

أما الأول: فالمراد به وصف الذات بصفة ما، فلا خلاف بين المسلمين عموماً أنه يجوز إطلاق لفظ قادر على الله تعالى، وعلى المخلوق، لا على وجه المشابهة فيها بل على وجه الإطلاق لها، على كل من الباري جل وعلا وخلقه، لأن القدرة هي إمكان إيجاد الفعل، وكذلك عالم وحي وموجود وغيرها مما يمكن ويصح، ولا يقال بأن ذلك فتح لباب التشبيه والمماثلة.

لأن هناك فرق كبير بين كل من الإطلاقين، فإطلاق صفة قادر وعالم وحي وموجود على الله تعالى إطلاق ذاتي، فليست الذات شيء والصفة شيء آخر بل هما شيء واحد، وقدرة الله تعالى لا تحصر ولا تحد، وعلمه محيط شامل، بينما إطلاقها على المخلوق إطلاق عرضي، بمعنى أن الذات شيء والصفة شيء آخر يحل في الذات، وقدرة المخلوق محصورة مقصورة، وعلمه يحتاج إلى تعلم، ويكون على قدر من المعرفة، وغير ذلك من الفوارق التي تنحل بها عرى المشابهة.

وأما الثاني: فهو محل النزاع والخلاف:

فاعلم أن المراد بالأعضاء، هي الأيدي والأرجل، والعيون، والأذان، والبطن والصدر والرأس وغير ذلك من الأعضاء التي ركبها الله تعالى فينا.

وقد خلط المتسمون بأهل السنة بين هاذين المعنيين فجعلوهما شيئاً واحداً بدون تفريق بين صفة والعضو، فجعلوا العضو والصفة شيء واحد، والمعلوم خلاف ذلك، لأن العضو جزء من الذات، والصفة ليست جزءاً.

إذا عرفت هذا فاعلم:

أن مذهب أئمة أهل البيت عليهم السلام: أن الله تعالى لا يشبه الأشياء ولا تشبهه الأشياء، فلا يجوز أن نضيف إلى الله تعالى اليد ولا الرجل ولا العين ولا أي عضو من الأعضاء.

وذهبت المشبهة (وهم المتسمون بأهل السنة): إلى أن لله تعالى وجهاً ويدين وعينين وغيرها.

وقبل الخوض في ذلك نقول: اعلم أن هؤلاء المشبهة، يحاولون أن يهربوا من أن يسموا بالمشبهة، ويقولون: نحن نؤمن بأنَّ الله تعالى ليس كمثله شيء، لكن يثبتون له وجهاً فيه فم وعينان، وله أذنان، ويثبتون له يدين لكن كلتاهما يمينين، وذراعين وأصابعاً، و يثبتون له حقواً- أي خصراً- وقدمين، وساقاً يكشفه يوم القيامة يكون دليلاً على أنه الرب حين يقول أنا ربكم، فيسألونه عن علامته فيكشف لهم عن ساقه، وأنَّه شخص يَنْزِلُ ويَصْعَدُ، ويذهب ويجيء، ويمشي ويهرول، ويتوارى ويَختفي، وأنه يضع قدمه في النار يوم القيامة حتى تقول قط قط، وأنه يتمثل ويتحول ويتغير عن صورته، وأنَّه يتردد، ويضحك ويفرح ويتعجب، وأنَّه خَلقَ آدم على صورته، وأنَّه

إذا جلس على الكرسي سمع له أطيط، وأنَّه يثقل بالعرش، وأنَّه عندما استوى على العرش وضع رِجْلاً على رِجْلٍ، وأنَّها جلسة الرب، وأنَّه جالسٌ وقاعد ومستقر على العرش، وأنَّه يَنْزِلُ عنه إلى الكرسي، ومن ثَمَّ إلى السماء الدنيا، ومع ذلك لا يخلو العرش منه، وغير ذلك كثير من أقوالهم الخرافية، وبعد ذلك يقولون: نؤمن بها على ظاهرها بلا تأويل ولا تكيف ولا تمثيل ولا سؤال، فهذا هو التنْزيه لله عزَّ وجلَّ عندهم، فإذا لم يكن هذا تشبيه فما هو التشبيه يا ترى؟ ﴿**فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾(الحج/٤٦).

ويقولون من نفى ذلك عن الله تعالى فهو كافر، ويقولون بأنه المشبه، لأنه يسمي الله قادراً وعالماً وحياً وغيرها، ويسمي المخلوق كذلك، ولم يستعملوا عقولهم، ويلتفتوا إلى الدليل الصحيح الواضح في ذلك، ولم يفرقوا بين الصفة والعضو.

ومما يدلك على فرط جهلهم، وقلة تمييزهم: أنهم يسمون هذه صفاتاً بلا دليل من عقل، ولا من نقل، لا من كتاب ولا من سنة ولا من إجماع، بل رجماً بغيب، ومحاولة لإزاحة اليقين بالشك والريب.

واعلم أيها المطلع وفقنا الله وإياك: أن التشبيه خطره عظيم، وضرره على عقيدة المسلم جسيم، فالمشبه لله بخلقه والمضيف إليه شيئاً من أعضاء عبيده، لا يأمن أن يخرج من زمرة الموحدين، ويدخل في زمرة المشركين، وأن ينتقل من عبادة رب العبيد، إلى عبادة العبيد، لأنه أصبح يعبد غير الله، أصبح يعبد جسماً له وجه وفم وعينان ويمينان وذراعين وغيرها.

إذا عرفت ذلك:

فقد استدل أئمة أهل البت عليهم السلام على نفي التشبيه بأدلة واضحة من العقل والنقل من الكتاب والسنة، وسنورد بعضاً منها:

الأدلة العقلية على نفي التشبيه

لقد دل العقل على أن الله تعالى لا يشبه الأشياء، بأدلة لا ينكره لبيب عاقل، ويدخل الشك والقدح في عقلانية من ينكرها:

أولاً: مما لا شك فيه أن من كان معه يد أو أي عضو مما تقدم ذكره فهو جسم، فلو أثبتنا لله تعالى عن ذلك مثل ما لهذه الأجسام من الأعضاء، لزم أن يشاركها في الجسمية، ولا يجوز أن نقول بأن الله تعالى جسم.

لأنَّ الجسم في اللغة هو: الطويل العريض العميق الذي يشغل حيزاً وفراغاً.

فلو كان تعالى جسماً لشارك سائر الأجسام في أنَّ له طولاً وعرضاً وعمقاً، ولكان الاختلاف بينه وبين باقي الأجسام في مقدار هذا الطول والعرض والعمق فقط، وهذا لا يفيد أيَّ مدحٍ لله تعالى؛ لأنَّ البشر- مثلاً- مختلفة مقادير طولهم وعرضهم وعمقهم.

ولو كان جسماً أيضاً لشاركها في الحدوث، والإحتياج إلى مُحْدِث.

ثانياً: أن هذه الأعضاء والجوارح التي يثبتها المجسمة له عز وجل- ويسمونها كذباً على اللغة بالصفات- تدل دلالة واضحة على التشبيه، وذلك أن قولهم بأن معه يداً أو وجهاً أو جنباً يستلزم أن يكون الله تعالى مثل المخلوقات التي معها هذه الأعضاء، وأن لا تكون المخالفة بينه وبين هذه المخلوقات إلاَّ في

الشكل واللون والحجم والطول والعرض والعمق، وهذا كاختلاف أعضاء المخلوقات بعضها لبعض، وهذا يدل على الشبيه والمثيل لله تعالى.

ثالثاً: من الأدلة العقلية الدالة على أنَّه لا يجوز وصف الله تعالى بالجسمية؛ أن مفهوم الجسم هو ما يصح فيه التزايد كأن يقال: الفيل أجسم من الجمل؛ أي زائد عليه في الجسمية، والتزايد والنقصان من صفات المحدثات.

والذي يدل عليه أن أهل اللغة متى ما شاهدوا جسمين قد اشتركا في الطول والعرض والعمق، وكان لأحدهما مزية على الآخر قالوا: هذا أجسم من ذلك يدل على هذا قول الفرزدق:

وأجْسَمُ مِنْ عَادٍ جُسومُ رِجَالِهِمْ ... وأَكْثَرُ إنْ عُدُّوا عَديداً مِنْ التُّرْبِ

فقد استعمل الشاعر لفظة (أجسم) التي هي أفعل تفضيل للمفاضلة بين الأجسام، ولفظة أفعل في التفضيل لا تستعمل -كما هو معلوم عند أهل اللغة- إلاَّ بين شيئين قد اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، فيقال مثلاً: العسل أحلى من السكر، أي أنهما قد اشتركا في الحلاوة، ولكنَّ حلاوة العسل قد زادت على حلاوة السكر، ولا يقال: العسل أحلى من الصبر، لأنهما لم يشتركا في الحلاوة، فهذا يدل على أن الجسم عند أهل اللسان العربي هو الطويل العريض العميق، وإلاَّ لما استعملوا فيه أفعل التفضيل للزيادة في الجسمية في بعض الأجسام.

فإذا ثبت أن المفاضلة يصح وقوعها بين الأجسام، كما تقول الفيل أجسم من الجمل، والجمل أجسم من الشاة، وغير ذلك، فلو جاز أن يكون الله تعالى جسماً- تعالى عن ذلك علواً كبيراً- لَصح التفاضلُ بينه وبين الأجسام، ولَصح

لقائل أن يقول: الله أجسم من الإنسان؛ لأنَّ التفاضل هو الاشتراك في صفة وزيادة أحدهما على الآخَرِ.

والقولُ بالاشتراك بين الله تعالى وبين خلقه هو مَحْضُ التشبيه الذي نفاه الله تعالى عن ذاته عَزَّ وجلَّ، بل هو تعالى الواحد الخالق المتفرد بصفات الكمال، والعظمة القدسية والجلال، فتعالَى مَنْ اتصف بصفات الكمال أن يشترك مع المخلوقين في صفات النقص، وأن يجوز عليه ما جاز عليهم من توابع الجسمية ولوازمها.

الأدلة النقلية على نفي التشبيه

أولاً: من الكتاب

أما الأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة على نفي التشبيه، فأدلة كثيرة نورد بعضاً منها على جهة الاختصار، لا الاستكمال:

الدليل الأول: قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

ووجه الإستدلال بالآية على نفي التشبيه: أنَّ الله سبحانه وتعالى نفى نفياً عاماً أن يكون له مثيلٌ أو شبيهٌ أو نظيرٌ، فلو كان الله تعالى جسماً أو عرضاً لما قال **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾**، بل يكون الله تعالى مثلَ الأجسام والأعراض، ولَمَا بقي لهذه الآية الكريمة معنى .

فلم يخص في النفي بذلك شيئاً دون شيء بل عمّ الأشياء كلها ما كان منها وما يكون، فلا شبيه له ولا عديل، ولا مثيل ولا نظير، الضياء ولا الأنوار، ولا الظلمات ولا النار، ولا غيرها مما يطلق عليها اسم شيء.

ولم يزل علماءُ المسلمين قديماً وحديثاً يحتجون بهذه الآية في نفي كونه تعالى جسماً مركباً من الأعضاء والأجزاء، أو حالّاً في المكان والجهة، وأنه لو كان جسماً لكان مماثلاً لسائر الأجسام، فيلزم حصول الأمثال والأشباه له، وذلك باطل بصريح قوله تعالى ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾.

إذا تقرر ذلك فنقول للمشبهة الذين يثبتون لله تعالى الأيدي والأعضاء على ما قدمنا عنهم، هل ذلك تشبيه لله بخلقه أم تقديس لله وتنزيه؟

فإن قالوا: تشبيه، واعترفوا بذلك.

قلنا: الإعتراف بالحق فضيلة، والرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل.

وإن قالوا: بل تقديس وتنزيه.

قلنا: فما هو التشبيه إذاً يا من لا يعقل الخطاب، ولا يفهم نصوص الكتاب.

فإن قالوا: نحن نثبت له الأعضاء بلا تكييف ولا تمثيل.

قلنا: تلك دعوى فروا بها من الرمضاء واستجاروا بالنار، يزيفون بها الحقائق على العوام وضعاف العقول، ولا تجدي عند أهل العقول والحلوم.

فإن قالوا: نثبت له ما يليق بجلاله، فنقول يد تليق بجلاله، وغيرها.

قلنا: والإنسان له يد تليق به، والفيل له وجه يليق به، والجمل له رأس يليق به، والأسد له عينان تليقان به، إذ لا يليق بالإنسان أن يجعل وجهه كوجه البهيمة، ولا يليق بالبقرة جعل يديها كأيدي الإنسان، وهذا لا يخفى على كل ذي عقل سليم.

الدليل الثاني: سورة الصمد

وهي قوله تعالى ﴿**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ (١) قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (٢) اللَّهُ الصَّمَدُ (٣) لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (٤) وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ**﴾.

ومعنى ذلك: أن الله تعالى وصف نفسه بأنه الأحد المتفرد بصفات الكمال المنزه عن النقصان، فأثبت لذاته المقدسة تلك الصفة العظيمة، ثم نفى عن نفسه ما هو من صفات النقص، كأن يكون ولداً أو والداً، الذي يستلزم الحلول والإنفصال، اللذان هما من صفات الأجسام.

ونفى أن يكون له كفواً- أي مثلاً أو شبيهاً أو نظيراً- أحدٌ من خلقه. والقول بالجسمية على الله تعالى أو أي شيء من لوازمها وصفاتها يكون رداً لهذه الآيات الكريمات التي هي من الطرق الموصلة إلى تقديس الله تعالى وتنزيهه.

ثانياً: من السنة

أما الأدلة من السنة، فكثير جداً، ولكن تبركاً واستدلالاً نورداً بعضاً دالاً على ما سواه:

الدليل الأول: قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((خمس لا يعذر بجهلهن أحد: معرفة الله سبحانه، وأنه لا يشبه شيئاً، ولا يشبهه شيء، ومن شبه الله بشيء، أو زعم أن الله يشبهه شيء، فهو من المشركين..إلى آخر الحديث)).

فإذا بطل بالدليل العقلي والنقلي التشبيه، فقد يقول القائل: قد ورد في القرآن الكريم ما ظاهره التشبيه، كالآيات التي فيها ذكر اليد والعين والوجه وغيرها، فكيف يكون الأمر فيها؟.

فنقول وبالله التوفيق: إن ما ورد في القرآن الكريم مما ظاهره التشبيه يجب علينا أن نتأوله تأويلاً يوافق العقل والنقل واللغة، ولا يعارض شيئاً من ذلك، إذ ما كان من قبيل ذلك فهو المتشابه الذي يجب رده إلى المحكم في قول الله تعالى ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ (آل عمران:٧).

فنتأول اليد بالقوة، والعين بالحفظ والحراسة أو العلم، والوجه بالذات، والجنب بجهة طاعة الله، وغيرها بما يوافق التنزيه والتقديس لله تعالى، وقد وضعت مؤلفات خاصة في هذا فعليك بها.

أما ما أورده المشبهون والمخالفون ونسبوه إلى السنة النبوية، فالواجب علينا تجاه ذلك أمور:

الأول: عرض ذلك الخبر على كتاب الله تعالى.

الثاني: البحث حول رجال إسناده، من حيث العدالة والضبط وغيرهما.

الثالث: النظر في الخبر هل هو من المتواتر أم لا، فإن لم يكن متواتراً رددناه، لأنه استدلال على مسألة قطعية تحتاج إلى العلم واليقين بخبر آحادي يفيد الظن ولا يفيد العلم اليقيني.

الرابع: إذا صحت طريقه وكان مخالفاً لدلالة العقل والنقل القاضية بخلافه، نظرنا في الخبر فإن كان تأويله على ما يوافق العقل والنقل ممكن تأولناه، وإلا قطعنا بعدم صحته.

وفي الأدلة التي يتشبثون بها من السنة كتب موضوعة لهذا المجال فمنها:

كتاب (دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه) لعبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي من الحنابلة.

فإن قال قائل: بل نؤمن بها على ظاهرها بدون تأويل، ولا تفسير، ولا سؤال ولا تكييف ولا تمثيل.

قلنا: قد أمر الله تعالى بتأويل كتابه الكريم، والتفسير لكلامه الحكيم، وقد فعل التأويلَ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم والصحابة والتابعون والمفسرون، والسلف الصالحون، ومنكر ذلك جاهل مفرط في جهله، أو مقلد أعمى التقليدُ بصرَه، ومنعه من البحث في كتب الحديث والتفسير ليعلم صحة ذلك.

ولم نتوسع في هذا المجال بسبب غرض الإختصار والتعريف فقط بالزيدية، وللنقاش الطويل مجال آخر.

إذا عرفت ذلك: فاعلم أن مذهب أهل البيت المطهرين عليهم السلام، بريء من التشبيه والتمثيل لله تعالى بخلقه، بل هو قائم على تنزيه الله عن مشابهة خلقه،

وأنَّه تعالى ليس بجسم ولا عَرَضٍ، ولا تجوز عليه خصائص الأجسام وصفاتها ومميزاتها، من طولٍ وعَرْضٍ وعمقٍ، والكون في جهة ومكان، وأن يكون حالاًّ في مكان، أو محلاًّ لشيءٍ، وأنَّه تعالى مُنَزَّهٌ عن الجوارح والأعضاء، والأبعاض والأجزاء، أو أن يكون محدوداً وغير ذلك من خصائص الأجسام.

مسألة الرؤية

وهذه هي المسألة الثانية من مسائل الخلاف الدائر.

فاعلم أن مذهب أهل البيت عليهم السلام هو تنزيه الله تعالى عن أن يرى بالأبصار في الدنيا والآخرة.

والخلاف بينهم وبين الأشعرية والمتسمين بأهل السنة، فإنهم جوزوا على الله تعالى أن يرى في الآخرة.

وقد استدل أهل البيت عليهم السلام على نفي الرؤية عن الله تعالى بأدلة عقلية وسمعية.

الأدلة العقلية على نفي الرؤية

وقد احتج الأئمة عليهم السلام في نفي الرؤية عن الله تعالى بأدلة عقلية، ومن تلك الأدلة ما يلي:

الدليل الأول:

أنَّه لا يُرى إلاَّ ما كان جسماً أو عرضاً، وقد قدمنا في مسألة التشبيه الأدلة على نفي الجسمية عن الله تعالى، فإذا انتفت الجسمية انتفت الرؤية.

وهذا من الأدلة القوية على نفي الرؤية، بل هو الأصل في نفي الرؤية، لأن الرؤية ما هي إلاَّ كالفرع عليه، لأن من أثبت الجسمية أو العرضية لله تعالى فهو

يقول بالرؤية، ومن نفاها فهو ينفي الرؤية، كما قال الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام: لأنهم- أي من يقول بالرؤية- يسلمون لنا أن الله إذا استحال كونه جسماً استحالت رؤيته، ونحن نسلم لهم أنه إذا ثبت كونه- تعالى عن ذلك- جسماً صحت رؤيته.

الدليل الثاني: دليل الموانع:

وتحرير دليل الموانع أن يقال: لو كان الباري تعالى يُرى في حالٍ من الأحوال لرأيناه الآن لوجود شرائط الإدراك للمرئيات، وشرائط الإدراك ثلاثة وهي:

سلامةُ الحواس.٢- ارتفاع الموانع. ٣- وجود الْمُدْرَك.

وذلك لأنَّ من المعلوم قطعاً: أن حواسنا سليمة لأننا ندرك بها المدركات، فلو كانت سقيمةً لَمْ نُدرِك بها الأشياء.

والحواس هي خمسٌ: حاسة السمع والبصر والشم والذوق واللمس.

والموانع مرتفعة، وهي ثمانية: البعد والقرب المفرطان، والرقة واللطافة، والحجاب الكثيف، وكون المرئي في خلاف جهة الرائي، وكون محله في بعض هذه الأوصاف، وعدم الضياء المناسب للعين.

فمثال البعد المفرط: الإنسانُ الذي يكون على بُعْدٍ مِنَّا نحو بَرِيدٍ أو شبهه.

والقرب المفرط: كالميل في العين ونحو ذلك.

والرقة: كأجسام الملائكة والجن.

واللطافة: كالهواء النقي.

والحجاب الكثيف: كالجدار والجبل، وما يجري مجرى ذلك مما يحول بيننا وبين المرئي، والمراد الكثيف غير الرقيق كالزجاج ونحوه فلا يمنع من الرؤية.

وكون المرئي في خلاف جهة الرائي: وذلك نحو أن يكون المرئيُّ خلفَ الرائي.

وكون محله في بعض هذه الأوصاف: هذا مانع من رؤية الأعراض التابعة لمحالِّها كاللون فهو تابع لِمَحَلِّهِ، وهذا مانع من رؤية الأعراض التابعة، والموانع المتقدمة مانعة من رؤية الْمُتَحِيِّزَات.

ومثال عدم الضياء: أن يفتح الإنسان جفنه في موضع مظلم؛ فإنه لا يَرى لَمَّا لَمَ يكن هناك ضوءٌ تستطيع العين معه الرؤية، وهذا مانع في المتحيزات والأعراض التابعة.

فقد عرفتَ أنَّ هذه الموانع لا تمنع إلاَّ من رؤية الأجسام والأعراض، والله تعالى ليس بجسم ولا عرض كما بينا فيما سلف، وأقمنا عليه الدليل.

ولا يصح ادِّعاء أنَّ هناك مانعاً آخر سوى هذه الموانع؛ إذ لو جوَّزنا ذلك لجوَّزنا أن يكون بين أيدينا أجسامٌ عظيمةٌ ولا نراها لذلك المانع، وتجويز مثل ذلك يرفع الثقة بالمشاهدات الضرورية، ويُجَوِّزُ أيضاً إثبات خلاف ما نعلمه ضرورة، كأن يُجَوِّز أحدنا أنه على في لُجَّةِ بَحْر، أو على جناح نسر، ونحن لا نرى الجناح ولا النسر ولا البحر لذلك المانع الذي جوزناه.

والدليل على أن هذه الثلاثة هي شروط الرؤية للمرئي: أنها متى اجتمعت رأينا ما تصح رؤيته، ومتى عدمت أو بعضها لَم نره، وليس هناك أمرٌ آخر غيرها؛ إذ لو كان هناك أمر غيرها لصح اجتماع الثلاثة ولا نرى الواحد منا؛ إذا لم يحصل ذلك الأمر، أو

يصح أن نرى الشيء وإن لم تجتمع هذه الأمور إذا حصل ذلك الأمر، وخلاف ذلك معلوم بالضرورة، فصح أن هذه الثلاثة هي شرائط رؤية المرئيات.

فإذا قال قائل منهم: الشرائط هذه موجودة، فنقول بأنه يُرى، وقولكم: بأنا لا نره الآن دعوى تحتاج إلى دليل.

قلنا: الذي يدل على أنَّا لا نراه الآن معلوم، وهو أنَّا لو رأيناه الآن لكان معلوماً لنا بطريق المشاهدة، ومعلومٌ ضرورة أنَّا لا نشاهده الآن؛ إذ لو شاهدناه الآن لَمَا اختلفت العقلاء فيه.

الدليل الثالث: دليل المقابلة:

وهذا الدليل مبني على أصلين:

أحدهما: أن الأبصار لا تَرى إلاَّ ما كان مُقابِلاً كالجسم، أو حالّاً في المقابل كاللون، أو في حكم المقابل كالوجه في المِرآة فإنه ليس مقابلاً ولا حالاّ في المقابل، بل هو في حكمه.

ثانيهما: أنَّ الله تعالى لا يصح أن يكون مقابلاً، ولا حالّاً في المقابل، ولا في حكم المقابل؛ لأن ذلك كله جسم أو عرض، وقد مر أنه تعالى ليس بجسم ولا عرض، فلا تصح رؤيته بحال.

الأدلة النقلية على نفي الرؤية

وأما الأدلة النقلية، فهي من الكتاب والسنة:

أما الأدلة من الكتاب

فآيات كثيرة منها ما يلي:

الآية الأولى: قوله تعالى﴿لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

ووجه الإستدلال بهذه الآية على نفي الرؤية عن الله تعالى، كما يلي:

أولاً: أن الله تعالى نفى الرؤية في قوله تعالى**{لا تدركه الأبصار}**نفياً عاماً، على وجه العموم والشمول لكل الأحوال والأوقات والأزمنة والأمكنة، واستغراق جميع الأفراد، من حيث أن حرف النفي إذا دخل على الفعل المضارع نفاه على سبيل الإطلاق من دون تقييد بوقت دون وقت، وكذلك لأن الأبصار جمع معرف بالألف واللام فيعم كل الأبصار، ويشمل النفي جميع الأفراد في جميع الأوقات ومن جميع الأشخاص بلا مخصص، لأن لفظ العموم يستغرق جميع الأفراد والأوقات والأشخاص والأزمنة والأمكنة، كما هي القاعدة الأصولية، فيكون النفي عاماً في الدنيا والآخرة.

ثانياً: أن الإدراك إذا أضيف إلى الأبصار أفاد معنى الرؤية، كما أنه إذا أضيف إلى أي الحواس أفاد معناها، فيكون معنى الإدراك بحسب ما يضاف إليه من الحواس، فإن أُضيفَ إلى البصر أفاد معنى الرؤية، وإن أُضيف إلى الأذن أفاد معنى السَّماع، وإذا أُضيف إلى اليد أفاد معنى اللمس، وإن أضيف إلى الأنف أفاد معنى الشمِّ، وإن أُضيف إلى اللسان أفاد معنى الذوق.

ولا يجوز أن يراد معنى آخر غير هذا المعنى، لأن الإدراك وإن أفاد معان أخر، كاللحوق والنضوج والبلوغ، فليست مرادة في هذه الآية إجماعاً.

ولا يجوز أن يكون المراد بالإدراك الإحاطة، لأن الإدراك لم يأت بمعنى الإحاطة في لغة العرب لا حقيقة ولا مجازاً، ولو كان بمعنى الإحاطة لكان ذلك إخلاء للآية من الفائدة، إذ يكون الله تعالى قد أخبر بما هو معروف عند المخاطب، وأيضاً يكون الله قد شاركه غيره في هذا المعنى، فإن كثيراً من الأشياء لا نحيط بها، كالسماء والأرض وغيرهما.

ثالثاً: أن الله تعالى تمدح بأن الأبصار لا تدركه، والذي يدل على ذلك أن سياق الآية وضع للمدح، لأنه تعالى قال قبلها ﴿**بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، ذَلِكُمُ اللّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ، لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ [الأنعام]، فقد توسطت الآية بين صفات المدح، فلا بد أن تكون من صفات المدح، ولا يجوز أن يتوسط بين المدائح في الكلام الفصيح ما ليس بمدحٍ، ولهذا لا يجوز أن تقول: فلان عالم زاهد بخيل شجاع، بل يكون ذلك مُسْتَهْجَناً عند الفصحاء، مَعِيْبَاً عند البلغاء، وكلام الله تعالى يجب أن يُنَزَّلَ من الفصاحة أعلاها، فثبت أنه تعالى تمدح بنفي إدراك الأبصار عن نفسه.

ومعنى ذلك: أنه تعالى لَمَّا بَيَّنَ تميزه عما عداه من الأجناس بنفي الصاحبة والولد، بيَّن أنه يتميز عن غيره من الذوات بأنه لا يُرى ولكنه يَرى.

فلما كان نفي الولد والصاحبة مدح في حق الله تعالى، فإن إثباتهما يكون نقصاً، فكذلك لما كان نفي الرؤية مدحاً كان إثباتها نقصاً في حقه تعالى.

رابعاً: أن ذلك التمدح راجع إلى ذاته تعالى، والمراد بذلك: أن هذا التمدح يرجع إلى نفي وصف يتعلق بذاته من حيث أنه لا يُرَى فصار كالوصف بأنه لا يُمَثَّلُ، ولا يُكَيَّفُ، ولا يُطْعَمُ، ولا تأخذُهُ سنةٌ ولا نومٌ، وليس من باب التمدح بأمر راجع إلى فعله ككونه تعالى لا يظلم ولا يُظهر على غيبه أحداً، ولا يُحبُ الجهر بالسوء من القول، والفرق بينهما: أنَّ ما كان مرجع التمدح به إلى الذات؛ فإنه لا يصح نقيضه بأي حال كان، وما كان مرجع التمدح به إلى الفعل؛ فإنه قد يصح نقيضه أو ضده، ولذلك صح الاستثناء بقوله تعالى: ﴿**إِلاَّ مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ**﴾[الجن:٢٧]، ﴿**إلاَّ من ظُلِمَ**﴾، بخلاف الوصف بأنه لا يمثل ونحوه مما يعود إلى الذات، فلا يصح فيه استثناء ولا غيره مما يرفع ذلك الوصف نفياً كان كما في الآية، أو إثباتاً كوصفه بأنه قادر وعالم وحي، وهذا واضح لمن تأمله.

خامساً: أن كل صفة تمدح الله تعالى بنفيها عنه عز وجل فإثباتها له تعالى إثبات للنقص في حقه تعالى، لأنه لا يخلو: إما أن يكون كمالاً أو يكون نقصاً، أولا نقصاً ولا كمالاً، ولا يجوز أن يكون لا كمالاً ولا نقصاً، لأنه يكون عبثاً لا فائدة فيه، ومثله لا يَرِدُ في خطاب الحكيم تعالى، ولا يجوز أن يكون كمالاً، لأن الحكيم لا يتمدح بنفي الكمال عن نفسه، فلم يبق إلا أن يكون نقصاً، وإنما قلنا بأن النقص لا يجوز عليه تعالى في الدنيا ولا في الآخرة، لأن ذلك مما أجمع عليه المسلمون، ودان به المؤمنون، والحق ما أجمعت عليه الأمة، فثبت أنه تعالى لا يرى في الدنيا ولا في الآخرة.

سادساً: التناسب بين أول الآية وآخرها، فإن اللطفَ يُناسب ما لا يُدْرَكُ بالبصر، والْخِبْرَةَ تُناسِبُ مَنْ يُدْرِكُ شيئاً، فإنَّ مَنْ يُدْرِكُ شيئاً يكون خبيراً به، فإن قوله {**اللَّطِيفُ**}، كالتعليل لقوله {**لاَّ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**}، وقوله {**الْخَبِيرُ**}، كالتعليل لقوله {**وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ**}.

الآية الثانية: قوله تعالى {لن تراني}

قوله تعالى ﴿**وَلَمَّا جَاء مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ موسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَاْ أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[الأعراف: ١٤٣].

ووجه الإستدلال بهذه الآية على نفي الرؤية من وجوه:

أولاً: أن قوم موسى عليه السلام سألوا موسى أن يريهم الله جهرة كما قال الله تعالى حاكياً عنهم ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ**﴾[البقرة:٥٥]، وحيث قال تعالى حاكياً عنهم ﴿**يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاء فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَى أَكْبَرَ مِن ذَلِكَ فَقَالُواْ أَرِنَا اللّهِ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَلِكَ وَآتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُّبِينًا**﴾ (النساء:١٥٣)، فأعلمهم موسى وأخبرهم بأن ذلك لا يجوز على الله تعالى، لأن موسى كان من أشد الناس معرفة بالله، فلم يقنعهم ذلك من موسى لأنهم كانوا قوم

خصام وجدال، فأراد موسى عليه السلام أن يقطع شغبهم، ويزيل تعنتهم، في تعليقهم إيمانهم بالرؤية، فسأل الله تعالى لهم الرؤية، فقال ﴿**رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ**﴾، وإنما أضاف الطلب والسؤال إلى نفسه، ليعلموا أنه إذا منعه الله من ذلك- وهو يعلم بالمنع لا شك فيه- مع قربه منه، واصطفائه له، فهم أولى بذلك وأبعد من الإجابة، لعلها أن تنقطع شبههم، ويرجعوا إلى ربهم، ويتركوا تعنتهم، وأسئلتهم التي لا يجوز لهم أن يسألوا بأشباهها، فلما منعوا منها وأخذتهم الصاعقة علموا صدق موسى.

ثانياً: أن الله تعالى نفى الرؤية بلن في قوله تعالى ﴿**لَن تَرَانِي**﴾، ولن موضوعة في لغة العرب لاستغراق النفي، وهو يقتضي التأكيد والتأبيد بحسب الجملة التي هو واقع فيها، فالنفي بلن موضوع في لغة العرب للنفي المؤبد، كقوله تعالى ﴿**لن يخلقوا ذباباً**﴾(الحج:٧٣)، وقوله تعالى ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ**﴾(آل عمران:١٠)، وقوله تعالى ﴿**إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً**﴾(آل عمران:١٧٦)، وقوله عز وجل ﴿**سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ**﴾(المنافقون:٦)، وكقوله تعالى ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ**﴾(محمد:٣٤)، وغيرها من الآيات الدالة على إفادة لن للنفي المؤبد، ما لم يقيد النفي بسبب أو شرط أو غاية أو زمان أو مكان فيكون مقيداً كقوله تعالى ﴿**فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً**﴾(مريم:٢٦)، فهذا نفي مقيد بالزمان، وكقوله تعالى ﴿**قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقاً مِنَ اللَّهِ**

لَتَأْتُنَّنِي بِهِ﴾(يوسف:٦٦)، فهو نفي مقيد بالغاية، وكقوله تعالى ﴿**وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ**﴾(البقرة:٩٥)، فهو نفي مقيد بالسببية.

إذا عرفت هذا: فاعلم أن قوله تعالى ﴿**لَن تَرَانِي**﴾، منفي بنفي غير مقيد، فيكون نفياً مؤبداً، مستغرقاً لجميع الأوقات، وعموم الأشخاص والأحوال بدون تخصيص.

ثالثاً: أن الله تعالى علق الرؤية بأمر مستحيل، وما علق بالمحال، فهو محال.

بيان ذلك: أن موسى عليه السلام لما سأل الرؤية، أجابه الله تعالى بالجواب القاطع، وهو قوله تعالى ﴿**لَن تَرَانِي**﴾، ثم أكد الله تعالى ذلك الجواب بتأكيد آخر، وهو أنه اشترط لرؤيته شرطاً مستحيلاً، هو تعالى يعلم أنه لن يقع، فقال تعالى ﴿ **وَلَـكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّاً**﴾، فلما ظهرت آيات الله وقدرته وقوته التي لا يقوم لها شيء، تَدَكْدَكَ الجبلُ وتفتت، وصار رماداً.

والتجلي ليس المراد به أن الله ظهر للجبل، وإنما المراد فلما تجلت آيات قدرته للجبل جعله دكاً، على حذف المضاف، كما ذلك معروف عند من يعرف اللسان العربي الذي نزل به القرآن الكريم.

رابعاً: أن الله تعالى أنزل بهم الصاعقة عقوبة لهم على سؤالهم الذي ما كان لهم أن يسألوه، وفيه دلالة على أن سؤالهم معصية وإلا لما استحقوا عليه العقاب، لأن الله تعالى لا يعاقب إلا على الإخلال بالواجب أو فعل القبيح.

وقد نَدَّدَ الله سبحانه بهم في آيات كثيرة، وكرر توبيخهم على ذلك السؤال، فليس إلاَّ لأنهم سألوا ما لا يجوز على الله سبحانه وتعالى، وما هو مُنَافٍ للإلهية،

فلو كان جائزاً أن يُدْرِكَهُ مُدْرِكٌ، أو يُبْصِرَهُ مُبْصِرٌ في أيِّ حالٍ ما نزل بهم ما نزل، وهذا معلوم لمن عقل.

خامساً: أن موسى عليه السلام لما أغمي عليه، وأفاق من الصاعقة، سارع مبادراً إلى الإعتذار إلى الله تعالى، والتوبة كما حكى الله ذلك عنه في قوله ﴿**فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾(الأعراف/١٤٣)، وفي هذا الكلام دليل على أن الله لا يرى من وجوه:

١- قوله سبحانك: فمعناه التنزيه والتقديس لله تعالى عن الرؤية التي سألها قومه.

٢- قوله تبت إليك: إشارة إلى أنه أخطأ في ذلك السؤال مع علمه بأن الله تعالى لا يرى ولا تجوز عليه الرؤية، وكانت تلك التوبة هي بسبب أنه سأل الله بدون أن يستأذنه، فعاتبه الله على ذلك.

٣- قوله وأنا أول المؤمنين: أي من قومي بأنك لا ترى، ولا تجوز عليك الرؤية.

سادساً: أن الله تعالى لم يذكر الرؤية في القرآن الكريم إلا واستعظمها وأنكر على من طلبها، كقوله تعالى ﴿**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ**﴾(البقرة:٥٥)، وقوله تعالى ﴿**يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاء فَقَدْ سَأَلُواْ مُوسَى أَكْبَرَ مِن ذَلِكَ فَقَالُواْ أَرِنَا اللّهِ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُواْ الْعِجْلَ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَن ذَلِكَ وَآتَيْنَا مُوسَى سُلْطَانًا مُّبِينًا**﴾(النساء:١٥٣)، وقوله تعالى ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ لا يَرْجُونَ لِقَاءنَا لَوْلا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْمَلائِكَةُ أَوْ نَرَى رَبَّنَا لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا فِي أَنفُسِهِمْ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا**﴾(الفرقان: ٢١).

فانظر كيف وصف الله تعالى في هذه الآيات الكريمة طلب الرؤية بأوصاف تدل على عدم جواز السؤال فضلاً عن تحقق مضمونه، وهي كما يلي:

١- أنه وصفه بقوله فقد سألوا موسى أكبر من ذلك، فوصفه بالكبر والعظم، ليدل على خطورة الموقف.

٢- أنه جعل السؤال سبب صاعقتهم، وجعل ذلك السؤال من الظلم في قوله بظلمهم.

٣- أن الله وصف سائل الرؤية وطالبها بالكبر والتعنت والعتو.

وهذه كافية في الاستدلال على هذا الأمر العظيم.

وهناك أدلة أخرى من الكتاب تركناه طلباً للاختصار، وإحالة على المؤلفات الكبار، وفيما ذكرنا كفاية لمن طلب الحق، وكان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

الأدلة من السنة على نفي الرؤية:

وأما الأدلة من السنة، فكثيرة جداً، نذكر منها ما يلي:

أولاً: ما رواه الإمام الحجة المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام في الشافي، قال عليه السلام: روينا بالسند الصحيح أن النبي صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال ((لَنْ يَرَ اللَّهَ أَحَدٌ فِي دنيا وَلا آخِرَةٍ))، ورواه الأمير الحسين بن بدر الدين في ينابيع النصيحة عن جابر بن عبدالله الأنصارى رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ((إن أحداً لا يرى ربَهُ في الدنيا ولا في الآخرة)).

ثانياً: ما رواه الأمير الحسين بن بدر الدين عليه السلام في ينابيع النصيحة فقد روى أحاديث كثيرة نذكر منها ما يلي:

عن سمرة بن جندب قال: سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل نرى ربنا ؟! قال: فانتفض، ثم سقط فلصق بالأرض، وقال ((لا يراه أحد، ولا ينبغي لأحدٍ أن يراه)).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قال النبي صلى الله عليه وآله في دعائه في الوتر ((اللهم إنك تَرى، ولن تُرى)).

فهذه بعض الروايات مما رواها أئمة أهل البيت عليهم السلام، وغيرهم.

وأما ما يرويه أهل السنة فهي كما يلي:

١- ما روي عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مَرَّ بأعرابي وهو يدعو في صلاته، وهو يقول « يا من لا تراه العيون، ولا تخالطه الظنون، ولا يصفه الواصفون، ولا تغيره الحوادث، ولا يخشى الدوائر ».إلخ.

رواه في مجمع الزوائد وقال: رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح غير عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن الأزرمي، وهو ثقة.

٢- ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، حدثنا وَكِيعٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: ((نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ)).

ورواه مسلمٌ أيضاً في صحيحه بطريق أخرى، ولفظ آخر عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: قُلْتُ لأَبِي ذَرٍّ: لَوْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ

لَسَأَلْتُهُ.فَقَالَ: عَنْ أَيِّ شَيْءٍ كُنْتَ تَسْأَلُهُ؟ قَالَ: كُنْتُ أَسْأَلُهُ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ أَبُو ذَرٍّ: قَدْ سَأَلْتُ، فَقَالَ: ((رَأَيْتُ نُورًا)).

وغير ذلك من الأحاديث النبوية والأخبار العلوية، والآثار الصحابية، والروايات المروية عن العترة الزكية التي لو ذكرناه لطال بنا المقام، وأسهبنا في الكلام.

فهاتان المسألتان أعني مسألة التشبيه والرؤية، هما أم مسائل الخلاف بين الزيدية وغيرهم في باب التوحيد.

الفصل الثاني: العدل

وهذا هو الأصل الثاني من أصول الزيدية وهو باب العدل، الذي يبحث عن صفات أفعال الله تعالى، وما يجوز أن نضيفه إليه وما لا يجوز، والخلاف بين الزيدية وبين غير الزيدية فيه أكثر من الخلاف في التوحيد.

وقبل الخوض في المقصود نبين معنى العدل:

العدل لغة: الإنصاف.

واصطلاحاً: قول الوصي أمير المؤمنين علي عليه السلام (العدل أن لا تتهمه).

والخلاف فيه يقع في مسائل كثيرة:

الأولى: في عدل الله وحكمته هل يقبح من الله تعالى القبيح أم لا يقبح منه قبيح؟

الثانية: في أفعال العباد هل هي من الله أم من العبد؟

الثالثة: في المعاصي هل هي بقضاء من الله وقدر أم لا؟

الرابعة: في جزاء الأعمال هل يثيب الله العاصين ويعاقب المطيعين أم لا ؟

الخامسة: في فعل العبد هل هو ناتج عن اختيار العبد أم هو مجبر على فعله؟

المسألة الأولى: في عدل الله وحكمته

فمذهب الزيدية على العموم: أن الله تعالى عدل حكيم، لا يظلم ولا يجور، وأن أفعاله كلها حسنة، لا يفعل الظلم ولا الكذب ولا العبث ولا السفه، ولا شيئاً من القبائح.

وخالفنا في ذلك المجبرة، فقالوا: إن الله لا يقبح منه قبيح، فهو يفعل الظلم والكذب والعبث، ولكن ذلك منه حسن، فلا يوصف بأنه قبيح.

والجواب عليهم: أن نقول لهم:

الله تعالى عالم بكل شيء، فلا يخرج عن علمه شيء، ومن جملة ما و عالم به تعالى هو القبيح.

والله تعالى أيضاً غني عن كل شيء، فلا يحتاج إلى شيء، ومن جملة ما هو غني عنه فعل القبيح.

والمعلوم أن القبيح الذي هو الظلم والكذب والعبث وغيرها، لا يفعله إلا من كان جاهلاً أو محتاجاً، والله تعالى بخلاف ذلك، فما هو الملجئ له إلى فعل القبيح أيها المجبرة؟.

وأيضاً: المرتكز في الأذهان والعقول أن الظلم لا يفعله إلا ظالم، والله تعالى، لا يجوز أن يوصف بأنه ظالم.

وأيضاً: الظلم مستكره ومستقبح عند جميع العقلاء من الموحدين والملحدين، فكيف يضاف إلى الله تعالى الظلم ونحوه.

المسألة الثانية: في أفعال العباد

مذهب الزيدية على العموم: أن أفعال العباد الحسن منها والقبيح، والطاعة والمعصية، والخير والشر، هي منهم، وليست من الله تعالى.

وقالت المجبرة وغيرهم: بل فعل العبد هو فعل الله- تعالى الله عن ذلك- خلقه في العبد، ولا فعل للعبد البتة، وبعضهم وهم الأشعرية: قالوا: إن فعل العبد خلق لله كسب للعبد.

والجواب عليهم: أن نقول لهم: لقد دل الدليل الصريح الصحيح على خلاف قولكم، وهو أن أفعال العباد منهم وليست من الله كما يلي:

١- أنها لو كانت فعل الله تعالى لما توقفت على اختيارهم وقصودهم ودواعيهم، بل كانت تحصل وهم كارهون، ونحن نعلم من أنفسنا أننا نفعل الحسن والقبيح والطاعة والمعصية باختيار كامل منا.

٢- أن العبد يمدح ويذم ويثاب ويعاقب بحسب فعله، فلو كان الفعل من الله لما جاز مدح العبد ولا ذمه ولا إثابته ولا عقابه، كالطول والقصر والحسن والشواهة لما كانت من فعل الله تعالى في العبد لم يمدح ولم يذم على شيء منها، ولا يستحق الثواب والعقاب على شيء منها.

٣- أن الله تعالى أضاف أفعال العباد إليهم في القرآن، ولم يضف إلى نفسه شيئاً من ذلك، فقال تعالى ﴿**وَتَخْلُقُونَ إِفْكاً**﴾(العنكبوت:١٧)، وقال تعالى ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾(آل عمران:١٣٥)، وقال تعالى ﴿**وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي**﴾(المائدة: من الآية١١٠)، وقال تعالى ﴿**يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً**﴾(آل عمران:٣٠)، وقال

تعالى ﴿**وَلَهُمْ أَعْمَالٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَامِلُونَ**﴾(المؤمنون:٦٣)، وقال تعالى ﴿**وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً**﴾(النساء:١١٢)، فانظر كيف أضاف الله تعالى أفعالهم وأعمالهم وخلقهم وكسبهم إليهم، ولم يضفه إلى نفسه.

٤- أن أفعالهم تزيد وتنقص بحسب قدرتهم واستطاعتهم، فلو كانت من الله لما توقفت على قدرتهم واستطاعتهم، والمعلوم خلاف ذلك.

٥- أن الله تعالى أمرهم عن بعضها ونهاهم عن بعضها، فلو كانت منه لما صح الأمر والنهي، إذ يكون هو الآمر والناهي لنفسه، والأمر والنهي يكون للغير لا للنفس.

المسألة الثالثة: في المعاصي

مذهب الزيدية عموماً: أن الله تعالى قضى وقدر على العباد بأفعالهم جميعها على معنى أنه علم بها، ولا يقضي بالمعاصي ولا يقدرها بمعنى أنه أمر بها أو خلقها في العباد، ولا يشاؤها ولا يريدها، ولا يحبها ولا يرضاها.

ومذهب القدرية: أن المعاصي وأفعال العباد كلها بقضاء من الله وقدر، وأن الإنسان لا يفعل من الطاعات أو المعاصي إلا ما قدره الله عليه وقضاه.

والجواب: هو أن نقول، وبالله التوفيق:

أولاً: لو كانت المعاصي بقضاء من الله وقدر لكان يجب علينا الرضا بقضاء الله وقدره، والمعلوم إجماعاً أنه لا يجوز الرضا بالمعاصي.

ثانياً: أن المعلوم أن قضاء الله حق، كما قال تعالى ﴿**وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ**﴾ (غافر/٢٠)، والمعلوم إجماعاً أن المعاصي باطل كما قال تعالى ﴿**وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً**﴾(الاسراء:٨١)، فلو كانت المعاصي بقضاء لكانت حقاً.

والقول بالقضاء والقدر هو مذهب القدرية التي ورد الذم لها على لسان النبي صلى الله عليه و آله وسلم، في أخبار كثيرة، منها ما يلي:

١- روي عن النبي صلى الله عليه و آله وسلم أنه قال ((لعنت القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبياً قيل: ومن القدرية يا رسول الله؟ قال: قوم يزعمون أن الله تعالى قدر المعاصي عيهم وعذبهم عليها، قيل: ومن المرجئة؟ قال: قوم يقولون الإيمان قول بلى عمل)).

٢- روي أن رجلاً قدم على النبي عليه السلام من فارس فقال النبي ((أخبرني بأعجب ما رأيت))، قال: رأيت قوماً ينكحون أمهاتهم وبناتهم وأخواتهم، فإذا قيل لهم: لم تفعلون؟ قالوا: قضاه الله وقدره، فقال صلى الله عليه و آله وسلم ((أما إنه سيكون في آخر هذه الأمة قوم يعملون المعاصي ويقولون الله قدرها عليهم، الراد عليهم كالشاهر سيفه في سبيل الله)).

٣- وعن الأصبغ بن نباتة، قال: قام شيخ إلى علي بعد انصرافه من صفين فقال: أخبرنا عن مسيرنا إلى الشام أكان بقضاء الله وقدرة؟ فقال رضي الله عنه: (والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطئنا موطئاً ولا هبطنا وادياً ولا علونا تَلْعةً إلاَّ بضاء وقدر) فقال الشيخ: عند الله أحتسب عنائي ما أرى لي من الأجر شيئاً، فقال له: (مه أيها الشيخ بل أعظم الله أجركم في مسيركم وأنتم سائرون وفي

منصرفكم وأنتم منصرفون ولم تكونوا في شيء من حالاتكم مكرهين ولا إليها مضطرين)، فقال الشيخ: كيف والقضا والقدر ساقانا؟ قال: (ويحك لعلك ظننت قضاء لازماً، وقدراً حتماً، لو كان ذلك كذلك، لبطل الثواب والعقاب، والوعد والوعيد، والأمر والنهي، ولم يأت من الله لائمة لمذنب، ولا مَحمَدَةٌ لمحسن، ولم يكن المحسن أولى بالمدح من المسيء، تلك مقالة عبدة الأوثان، وجنود الشيطان، وشهود الزور، وأهل العمى عن الصواب، وهم قدرية هذه الأمة ومجوسها، إن الله تعالى أمر تخييراً، ونهى تحذيراً، وكلَّفَ يسيراً، ولم يُعْصَ مغلوباً، ولم يُطَعْ مُكْرِهَاً، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عبثاً، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً، ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار) فقال الشيخ: فما القضا والقدر اللذان ما سرنا إلاَّ بهما؟ قال: هو الأمر من الله والحكم، ثم تلا ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ**﴾(الاسراء:٢٣)، فنهض الشيخ مسروراً وهو يقول:

أنت الإمام الذي نرجوا بطاعته ... يوم الحساب من الرحمن رضوانا
أوضحت من ديننا ما كان ملتبساً ... جزاك ربك عنا فيه إحسانا

فانظر إلى هذه الأخبار والآثار التي صرحت بذمهم، والنهي عن مجالستهم، والحكم بأنهم شهود إبليس، وخصماء الرحمن، وشبههم بالمجوس، فلنقف مع كل وصف من هذه الأوصاف، ولنعرضهم عليه في أقوالهم وأفعالهم:

فأما الذم: فهم أضافوا إلى الله تعالى كل قبيح من ظلم وعبث وسفهٍ، وتكليف ما لا يطاق، والإضلال عن الدين ونحو ذلك مما لو نسبته لأحدهم لأنف منه ونفاه عن نفسه.

وأما النهي عن مجالستهم: فالسبب في ذلك أن مجالستهم فيها من مفاسد كثيرة:

منها: أنهم يُغْرُون بالمعاصي ويسهلونها بقولهم ما قدره الله كان وما لم يقدره لم يكن، فلا وجه للصبر عن المعصية والتحفظ منها.

ومنها: أنهم يؤيسون من رحمة الله وعدله لتجويزهم أنه يعذب من غير ذنب، وأنه خلق خلقاً للنار، فلا تنفعهم الطاعة، وآخرين للجنة فلا تضرهم المعصية، فلا تسكن نفس مطيع بطاعة ولا تخاف نفس عاصٍ من معصية، كما سنذكر ذلك قريباً إن شاء الله تعالى.

ومنها: أنهم أساءوا الثناء على الله تعالى بقولهم: كل قبيح وفساد من قبله، وأحسنوا الثناء على العصاة بقولهم: لا حيلة لهم في الإبتعاد عن المعصية، ولا قدرة لهم على دفعها عن أنفسهم.

وأما كونهم شهود إبليس وخصماء الرحمن: فلأن الله تعالى إذا قال لإبليس ما منعك أن تسجد، ولم كفرت فتقول: أنت يا رب منعتني من السجود، وقضيت علي بالكفر، فهو منسوب إليك ونسبته إليّ كذب لا صحة له ولا حجة لك عليّ، فإذا قال الله تعالى يوم القيامة له:من شاهدك على هذا؟ فلا يجد شهوداً إلا المجبرة القدرية أهل هذه المقالات الضالة.

وأما مشابهتهم للمجوس فمن وجوه:

منها: أن المجوس يقولون: أحد الإلهين يقدر على الخير ولا يقدر على الشر، والآخر بالعكس، والمجبرة يقولون: الكافر يقدر على الكفر ولا يقدر على الإيمان والمؤمن بالعكس.

ومنها: أن المجوس يعلقون المدح والذم بما لا اختيار في فعله ولا تركه، يحكى أنهم يرمون بالبقرة من شاهق ويقولون: انزلي لا تنزلي، فإذا وقعت على الأرض قالوا: عصت فأكلوا لحمها، وكذلك مذهب الخصوم في الكافر والمؤمن.

ومنها: أن المجوس ينكحون أمهاتهم وأخواتهم ويفعلون القبائح ويقولون كل ذلك إرادة الله منا، وهو من الله، وكذلك قول المخالفين في المعاصي.

وقد حرر أهل العدل عليهم إلزامات عديدة لا محيص لهم عنها:

فمنها: أن يقال لهم: أليس الله تعالى أراد من الكافر الكفر، فماذا تريدون أنتم منه، فإن قالوا: الكفر كفروا، وإن قالوا: الإيمان قيل لهم: أي شيء خير له هل ما أردتم له أو ما أراده الله؟ فإن قالوا: ما أراده الله، قيل: فكان الكفر خيراً له من الإيمان، وإن قالوا: ما أردناه، قيل: فكأنكم أحسن اختياراً له من الله فأنتم إذاً أحق بالحمد والشكر.

ومنها: أن يقال لهم: إذا كان الله أراد من أبي جهل الكفر وكذلك أراده منه إبليس وأراد منه النبي الإيمان كان إبليس موافقاً لله في الإرادة والنبي مخالفاً له، فهل خير له أن يفعل ما أراده الخالق أو ما أراده المخلوق.

ومنها: أن يقال لهم: إذا أمر الله الكافر بالإيمان وأراد منه الكفر فأيهما أولى بالوقوع، هل ما أراده الله فيكون الكفر أولى من الإيمان؟ أو ما أمر به فيكون ما فيه تعجيزه عندهم أولى بالوقوع؟

ومنها: أن يقال لهم: أليس أراد الله الشرك وسب نفسه وقتل أنبيائه ومحاربة أوليائه وكل قبيح.

فلا بد – على قولهم – من بلى.

فيقال لهم: أتريدون ذلك فإن قالوا نعم، خرجوا من الدين، وإن قالوا: لا، قيل: فكيف تنزهون أنفسكم عما وصفتم به أحكم الحاكمين.

ومحل البسط في هذه المسألة في كتب الأصول مستوفاة فارجع إليها.

المسألة الرابعة: في جزاء الأعمال

مذهب الزيدية عموماً: أن الله تعالى لا يثيب أحداً إلا بعمله، ولا يعاقبه إلا بذنبه.

وقال أهل الجبر: يجوز أن يعذب الأنبياء بذنوب الفراعنة ويثيب الفراعنة بطاعة الأنبياء.

والجواب عنهم كما يلي:

١- أن القرآن الكريم يقضي بما ذهب إليه الزيدية، كما قال تعالى ﴿**وَلا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾(الأنعام:١٦٤)، وقال تعالى ﴿**وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى**﴾(النجم:٣٩)، وقوله تعالى ﴿**فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ**﴾(الزلزلة:٧،٨)، وقوله تعالى ﴿**يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَراً وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ**﴾(آل عمران:٣٠)، وقوله تعالى ﴿**ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾(آل عمران:١٨٢)، وقوله تعالى ﴿**ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾(الحج:١٠)، والقرآن الكريم مشحون بالآيات التي يذكر فيها جزاء العباد على أعمالهم.

٢- الثواب تعظيم، ولا يستحق الثواب إلا من يستحق التعظيم، ولا يستحق التعظيم إلا المؤمن، والمؤمن يستحق الجنة، والعقاب إهانة، ولا يستحق الإهانة إلا العاصي، والعاصي يستحق النار، فيكون إثابة من لا يستحق الإثابة وعقاب من لا يستحق العقاب ظلم، والله يتعالى عن الظلم.

٣- أن إثابة الفراعنة، وتعذيب الأنبياء، فيه إبطال لفائدة إرسال الرسل وإنزال الكتب، وتكليف الناس، والأمر والنهي، وغيرها من الشرائع.

٤- أن المعلوم أن النبي والرسول أعظم درجة وحالاً عند الله تعالى من الكافر والمشرك، فلو جاز أن يدخل الله الكافر والمشرك الجنة، والنبي والرسول النار، كان ذلك تسوية لحالهما جميعاً، وهذا كفر، والمسألة مبسوطة في كتب الأصول عند الزيدية فارجع إليها موفقاً.

خلاصة مذهب الزيدية في باقي مسائل العدل

ومن مذهب الزيدية في هذا الباب ما يلي:

١- أن الله تعالى كلف عباده بالتكاليف الشرعية، ولم يكلفهم ما لا يطاق، بل كلفهم ما يدخل في وسعهم وطاقتهم، وذلك التكليف تفضل محض من الله تعالى على عباده، ليثيبهم ويعرضهم على الخير والجنة.

٢- أن الله تعالى جعل في العباد قدرة واستطاعة على الفعل، وتلك القدرة صالحة للضدين، ومتقدمة على الفعل، فلو لم يكن للعبد قدرة كان تكليفاً لما يطاق، وهو قبيح، والله لا يفعل القبيح.

٣- أن الله تعالى يبتلي عباده ويمتحنهم بالآلام والأمراض من أفعاله تعالى لحكمة يعلمها، وهي حسنة، لأن أفعال الله تعالى كلها حسنة وحكمة ومصلحة.

فالآلام للمؤمنين: لعيوضهم عليها بالثواب الكثير، ويعرضهم للصبر الذي فيه الفضل العظيم.

وللفاسقين والكافرين: عقوبة لهم على أعمالهم، ولعلهم يعتبرون ويرجعون إلى الله بالتوبة.

وللأطفال وغير المكلفين: للأعواض والإعتبار من غيرهم من المكلفين.

٤- أن الله تعالى يرزق المال الحلال، دون الحرام، وحثنا على التكسب وطلب الرزق.

٥- أن الله تعالى يبتلي عباده بالرخص والغلاء في أرزاقهم بما يبتليهم به من المطر والجدب، والرخاء والشدة، وغيرها، وقد يكون الرخص والغلاء بسبب الناس.

فهذا زبدة الكلام في مذهب الزيدية، وبيان عقائدها في باب العدل.

الفصل الثالث: في الوعد والوعيد

وهذا هو الأصل الثالث من أصول الزيدية، وهو يبحث عن صدق الله تعالى في ما وعد به، وتوعد به، وأنه تعالى لا يخلف وعده ولا وعيده، ولا يكذب في قوله.

اعلم أن المسلمين متفقون على أن الله تعالى وعد المؤمنين بالجنة، وأن من مات على إيمانه من المؤمنين فإنهم يدخلون الجنة، ويخلدون فيها أبد الآبدين ودهر الداهرين، لا يخرجون منها، ولا ينغصون فيها، ولا يموتون.

ومتفقون أيضاً على أن الكافرين والمشركين توعدهم الله تعالى بالنار، فمن مات على كفره وشركه فهو صائر إلى النار لا محالة، وخالد فيها أبداً مخلداً دائماً سرمداً.

والخلاف في هذا الباب واقع بين الزيدية وغيرها دائر في مسائل كثيرة، هي كما يلي:

المسألة الأولى: في الشفاعة.

المسألة الثانية: في المنزلة بين المنزلتين.

المسألة الثالثة: في الخروج من النار.

وسنتكلم في هذه المسائل بقدر الإمكان، لأن الخلاف فيها قائم ودائم، ودائر بين المسلمين.

المسألة الأولى: في الشفاعة

اعلم أنه لا خلاف في ثبوت شفاعة النبي صلى الله عليه و آله وسلم يوم القيامة بين طوائف المسلمين، وأنها مقبولة عند الله تعالى، وقد دلت على ثبوته الأدلة الصحيحة الصريحة المتواترة، وإنما الخلاف هو لمن تكون الشفاعة؟

فعند الزيدية عموماً: أن الشفاعة تكون لجلب النفع ودفع الضرر معاً، فتكون شفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمؤمنين ليزيدهم الله بها نعيماً إلى نعيمهم، وسروراً إلى سرورهم.

وتكون أيضاً للتائبين، الذين لم يموتوا حتى تابوا وأنابوا إلى الله تعالى.

وتكون أيضاً لمن استوت حسناته وسيئاته عند من يقول بالموازنة.

ولا تكون الشفاعة إلا لمن يستحق الجنة، ولا تكون لمن يستحق النار عندنا.

وعند المرجئة: أن الشفاعة لا تكون إلا لدفع الضرر فقط، فتكون للعصاة المذنبين المصرين على ذنوبهم من هذه الأمة، الذين قد استحقوا النار، فمنهم من يدخل بالشفاعة الجنة قبل دخول النار، ومنهم من يخرج بالشفاعة من النار، كما يأتي في المسألة الثالثة إن شاء الله تعالى.

والجواب عليهم، وبالله التوفيق: من العقل، ومن الكتاب، ومن السنة.

أما من العقل: فإن العقل يقضي بقبح التسوية بين المؤمن الذي قطع عمره ودهره في سبيل الله تعالى وطاعته، وبين العاصي المتعدي لحدود الله تعالى الذي قطع دهره وعمره في معصية الله تعالى، العقل يقبح الجمع بينهما في التعظيم والمدح والثناء، فكيف بالجمع بينهما في الجنة التي أعدت للمتقين.

وأما من الكتاب: فآيات كثيرة، ونصوص صريحة، منها قوله تعالى ﴿**مَا لِلْظَّالِمِيْنَ مِنْ أَنْصَارٍ**﴾(البقرة: ٢٧٠)، وقوله تعالى ﴿**مَا لِلْظَّالِمِيْنَ مِنْ حَمِيْمٍ وَلَا شَفِيْعٍ يُطَاعُ**﴾(غافر: ١٨)، قوله تعالى ﴿**لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوْءً يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيّاً وَلَا**

نَصِيْرَاً﴾(النساء:١٢٣)، وقوله تعالى ﴿**أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ**﴾(الزمر:١٩)، وقوله تعالى ﴿**وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ**﴾(سبأ:٢٣)، وقوله تعالى ﴿**وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئَاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى**﴾ (النجم:٢٦)، وقوله تعالى ﴿**وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى**﴾(٢٨/الأنبياء)، وقوله تعالى ﴿**وَمَا لَكُمْ مِنْ دُوْنِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُوْنَ**﴾(هود:١١٣)، وغيرها من الآيات المصرحة بأن الشفاعة لا تكون للعصاة والمذنبين، من الظالمين وممن حقت عليه كلمة العذاب.

وأما السنة: فأحاديث كثيرة نذكر منها ما يلي:

عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ((صنفان من أمتي لن تنالهما شفاعتي: إمام ظلوم غاشم، وكل غال مارق)) أخرجه الطبراني وصحح.

عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ((صنفان من أمتي لن تنالهما شفاعتي يوم القيامة: المرجئة والقدرية)) أخرجه أبو نعيم في الحلية، وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث واثلة وجابر بن عبد الله.

عن علي عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ((ثلاثة لا تنالهم شفاعتي يوم القيامة: ناكح البهيمة، ولاوي الصدقة، والمنكح من الذكور مثل ما ينكح من النساء)) رواه في العلوم أمالي أحمد بن عيسى.

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((من سره أن يحيى حياتي ويموت ميتتي ويدخل جنة عدن التي غرسها ربي عز وجل بيده فليتول علي بن

أبي طالب وأوصيائه فهم الأولياء والأئمة من بعدي، أعطاهم الله علمي وفهمي، وهم عترتي من لحمي ودمي، إلى عز وجل أشكو من ظالمهم من أمتي، والله لتقتلنهم أمتي لا أنالهم الله شفاعتي)) رواه المرشد بالله.

وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((لا نالت شفاعتي من لم يخلفني في عترتي أهل بيتي)) رواه المرشد بالله.

عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((ويل لأعداء أهل بيتي المستأثرين عليهم لا نالتهم شفاعتي ولا رأوا جنة ربي)) رواه المرشد بالله عليه السلام.

عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((من غش العرب لم يدخل في شفاعتي ولم تنله مودتي)) أخرجه أحمد والترمذي.

من حديث أسماء الطويل: مم بكاؤك؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم ((من ابني هذا)) قلت : إنه ولد الساعة، فقال صلى الله عليه وآله وسلم ((تقتله الفئة الباغية من بعدي لا أنالهم الله شفاعتي)) الخبر رواه في الصحيفة.

فهذه الأحاديث وغيرها تنفي الشفاعة عن العصاة، وتبين أنه لا حظ لهم في شفاعة النبي صلى الله عليه و آله وسلم، فأين بصائر أولي البصائر؟!.

المسألة الثانية: في المنزلة بين المنزلتين

المراد بهذه المسألة، هو حكم صاحب الكبيرة من أمة محمد صلى الله عليه و آله وسلم، هل يسمى مؤمناً أم فاسقاً أم كافراً أم ماذا يسمى؟ وهذا فيه خلاف طويل دائر.

فعند الزيدية عموماً: أن صاحب الكبيرة يسمى فاسقاً، ولا يسمى مؤمناً، ولا كافراً.

وقالت المرجئة: بل يسمون مؤمنين، وقالت الخوارج: بل كافرين، وقال الحسن البصري: بل منافقين.

وكذلك فليس حكمهم حكم المؤمنين على الإطلاق، ولا حكم الكفار والمنافقين على الإطلاق، بل له اسم بين الاسمين وحكم بين الحكمين، وهو معنى قولنا المنزلة بين المنزلتين.

والجواب عنهم: **هو أن نقول لهم**:

إن المؤمن له أحكام تخصه من وجوب محبته، وموالاته، وتعظيمه، والحب له الخير، والكره له الشر، وتحريم معاداته وبغضه وتنقيصه.

والكافر له أحكام أخرى تخصه، من تحريم مناكحته وموارثته، ودفنه في مقابر المسلمين، ووجوب بغضه ومعاداته.

والمعلوم أن الفاسق لا يستحق أحكام المؤمن، ولا يستحق أحكام الكافر، فلا بد أن نجري عليه أحكاماً تخصه.

وأيضاً: فإن الأدلة من الكتاب والسنة قائمة على تسميته فاسقاً، من الكتاب والسنة:

أما من الكتاب:

فقوله تعالى ﴿**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾(النور:٤-٥)، فانظر كيف سمى الله تعالى القاذف فاسقاً، وهو من الأمة المرتكبين للكبائر، لأن القذف كبيرة، وقال تعالى ﴿**أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ**﴾(السجدة:١٨)، وقال تعالى ﴿**بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ**﴾(الحجرات:١١)، فلو كان الفاسق مؤمناً لما فرق الله تعالى بينهما، ولما ذم على الفسق بعد الإيمان، والآيات كثيرة لو ذكرناها لطال المقام، والغرض الإختصار.

وأما السنة:

قوله صلى الله عليه و آله وسلم ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، فإذا فعل ذلك انتزع الإيمان من قلبه وإن تاب تاب الله عليه))، قيل: يا رسول الله أَوَ كافر هو قال: ((لا)) قيل: فما هو؟ قال ((فاسق)).

ورواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه و آله وسلم ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو

مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن)).

فهذه أدلة راجحة على منع اطلاق اسم الإيمان على مرتكب الكبيرة.

ويجوز تسمية مرتكب الكبيرة كافر نعمة، عند قدماء أئمة العترة عليهم السلام.

المسألة الثالثة: الخروج من النار

مذهب الزيدية: أن من دخل النار فهو غير خارج منها، بل مقيم فيها، خالداً مخلداً دائماً أبداً سرمداً، سواء كان كافراً أم مرتكباً للكبيرة، إذا مات مصراً عليها غير تائب منها.

وخالفنا في ذلك المرجئة وغيرهم فقالوا بخروج مرتكب الكبيرة من النار، واختلفوا في ذلك اختلافاً كبيراً.

والدليل على صحة مذهبنا أدلة من الكتاب والسنة:

أما الكتاب: فقال تعالى ﴿**وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِيْنَ فِيهَا أَبَدَاً**﴾(الجن:٢٣)، وقال تعالى ﴿**وَالظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيْمَاً**﴾(الإنسان:٣١)، وقال تعالى ﴿**إِنَّ الْمُجْرِمِيْنَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ**﴾(الزخرف:٧٤،٧٥)، وقال تعالى ﴿**لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمُ الْحُسْنَى وَالَّذِينَ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُ لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ سُوءُ الْحِسَابِ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ**﴾(الرعد:١٨)، **وقال تعالى** ﴿**وَلَوْ**

أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً وَمِثْلَهُ مَعَهُ لافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ (الزمر:٤٧)، **وقال تعالى ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لا يَمُوتُ فِيهَا وَلا يَحْيَى﴾** (طه:٧٤)، وقال تعالى **﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِيْنُهُ فَأُوْلَئِكَ الَّذِيْنَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾** (الأعراف:٩)، وقال تعالى **﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾**(النساء:١٤)، وقال تعالى **﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾** (النساء:٩٣)، والآيات كثيرة جداً لا نأتي على حصرها في هذا المقام، وهي صريحة في خلود الفساق في نار جهنم، نعوذ بالله منهم، ومن سوء حالهم.

وأما السنة: فأحاديث كثيرة بلغت حد التواتر بل زادت، ونورد بعضاً منها مما رواه الموالف والمخالف:

عن ابن مسعود مرفوعاً ((لو قيل لأهل النار إنكم ماكثون عدد كل حصاة في الدنيا لفرحوا بها، ولو قيل لأهل الجنة إنكم ماكثون عدد كل حصاة في الدنيا لحزنوا ولكن جعل لهم الأبد)) أخرجه الطبراني في الكبير، ورواه المرشد من طريق الطبراني.

وعن معقل بن يسار مرفوعاً ((ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة)) أخرجه الشيخان.

وعن سعد وأبي بكرة مرفوعاً ((من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم فالجنة عليه حرام)) أخرجه أحمد والشيخان وأبو داوود وابن ماجة.

وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((من فر[1] من ميراث وارثه قطع الله ميراثه من الجنة يوم القيامة)) أخرجه ابن ماجة.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((صنفان من أهل النار لم أرَهُمَا، قوم معهم سياط على رسولهم كأذناب البقر يضربون بها، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات على رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلون الجنة ولا يجدون ريحها)) رواه المرشد، وأخرجه أحمد ومسلم.

وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((لا يدخل الجنة منان ولا مدمن خمر)) رواه المرشد بالله.

وعن ابن عباس ((من مات وهو مدمن خمر لقي الله وهو كعابد وثن)) أخرجه الطبراني في الكبير وأبو نعيم في الحلية.

وعن ثوبان (أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلالاً فنادى: ((إن الجنة لا تحل لعاص)) رواه المرشد.

وعن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((لا يدخل الجنة قاطع)) [يعني قاطع رحم] أخرجه أحمد والشيخان وأبو داوود والترمذي.

وعن سلمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((من استلقى على المأثور، ولبس المشهور، ولبس المنظور، وأكل الشهوات لم يرح رائحة الجنة)) رواه أبو طالب.

(1) قال المناوي: بأن فعل ما يفوت به إرثه عليه في مرضه المخوف. تمت من حاشية على الأصل.

وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((أربع حق على الله أن لا يدخلهم الجنة ولا يذيقهم نعيمها: مدمن الخمر، وآكل الربا، وآكل مال اليتيم بغير حق، والعاق لوالديه)) أخرجه الحاكم والبيهقي في الشعب.

وعن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((حق على الله أن لا يدخل الجنة لحماً نبت من سحت)) رواه أبو طالب.

وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((تحرم الجنة على ثلاثة: المنان والغياب والنمام، وعلى شارب الخمر)) رواه أبو طالب.

وعن عمار بن ياسر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((ثلاثة لا يدخلون الجنة أبداً: الديوث، والرجلة من النساء، ومدمن الخمر)) أخرجه الطبراني وحُسِّنَ.

وعن ابن عمر مرفوعاً ((ثلاثة لا يدخلون الجنة: العاق لوالديه، والمدمن الخمر، والمنان بما أعطى)) أخرجه أحمد والنسائي والحاكم وحُسِّنَ.

وعن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((ثلاثة لا ينفع معهن عمل: الشرك بالله، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف)) أخرجه الطبراني.

وعن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((من قطع ميراث وارثه قطع الله ميراثه من الجنة يوم القيامة)) أخرجه ابن ماجة.

ومن تلك الأخبار القاضية بالخلود ما يلي:

ما أخرجه الشيخان، وابن حميد، وابن مردويه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ((يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، ثم يقوم مؤذن بينهم: يا أهل النار لا موت، ويا أهل الجنة لا موت، كل خالد فيما هو فيه)).

وأخرج البخاري عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((يقال لأهل الجنة خلود ولا موت، ولأهل النار خلود ولا موت)).

وأخرج ابن حميد وابن ماجة وابن مردويه والحاكم وصححه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((يؤتى بالموت في هيئة كبش أملح فيوقف على الصراط، فيقال لأهل الجنة فيطلعون خائفين وجلين مخافة أن يخرجوا مما هم فيه، فيقال تعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، فيقال لأهل النار فيطلعون مستبشرين فرحين أن يخرجوا مما هم فيه فيقال أتعرفون هذا؟ فيقولون: نعم، هذا الموت، فيؤمر به فيذبح على الصراط، فيقال للفريقين: خلود فيما تجدون لا موت فيها أبداً)).

وأخرج الطبراني، والحاكم وصححه عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعثه إلى اليمن، فلما قدم عليهم قال (يا أيها الناس إني رسول رسول الله إليكم، إن المرد إلى الله، إلى جنة أو نار، خلود بلا موت، وإقامة بلا ظعن في أجساد لا تموت).

وأخرج الطبراني، وابن مردويه، وأبو نعيم وصححه عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ((لو قيل لأهل النار إنكم ماكثون في النار عدد كل حصاة في الدنيا، لفرحوا بها، ولو قيل لأهل الجنة إنكم ماكثون عدد كل حصاة، لحزنوا، ولكن جعل لهم الأبد)).

فهذه الأخبار التي رواها الموالف والمخالف تدل دلالة واضحة، وتقطع بخلود الفساق في النار وأنهم لا يخرجون منها، فالحمد لله الذي جعلنا من أتباع الحق، ودعاة الصدق.

ولو قلنا بالخروج من النار للزم من ذلك لوازم خطيرة:

منها: الإغراء بالمعاصي والقبائح، لأن ذلك يكون داعياً للعصاة والمذنبين إلى أن يرتكبوا المعاصي والقبائح، بدون خوف ولا خشية من الله تعالى.

ومنها: التسوية بين المؤمن الذي قد قطع دهره في عبادة ربه، والعاصي الذي قطع دهره في معصية ربه، والجمع بينهما في جنات النعيم، دار الإكرام والتعظيم.

ومنها: إبطال فائدة التهديد والتخويف بالنار لمن عصى الله تعالى.

ومنها: إبطال فائدة الوعظ والتذكير.

ومنها: إبطال فائدة التوبة، لأن التعذيب مدة معينة، ثم الخروج من النار إلى النعيم الدائم، يكون بمنزلة الإبتلاء والإمتحان بالأمراض ونحوها في الدنيا، وعند دخول الجنة سرعان ما تنسى تلك الإمتحانات، وهذه الإلزامات لا محيص لهم عنها أو عن بعضها.

فهذا مذهب الزيدية في هذا الأصل.

الفصل الرابع: في النبوءات

وهذا هو الأصل الرابع من أصول الزيدية والكلام فيه يقع في موضعين:

الأول: في النبوة.

الثاني: في نبوة محمد صلى الله عليه و آله وسلم

الثالث: في القرآن الكريم.

أما الكلام في النبوة:

فسنبين مذهب الزيدية فيه على جهة الإختصار:

١- لا بد من رسول لينبيء عن الله ببيان أداءِ شكره بما شاء من الشرائع على ما منَّ به من النعم، ويميز بذلك من يشكره ممن لا يشكره.

٢- يجب أن يختص النبي من الصفات بما معه يكون أقرب إلى القبول من الكمال والصدق والأمانة والتواضع والفطانة وقوَّة التدبير ونحو ذلك.

٣- يجب أن يكون منزهاً عمَّا يقدح في الأداء سواء كان خلقياً كالعمى والصمم والخرس، أو اكتسابياً كالكذب وكثرة الشهوة والغفلة، وكالكتمان والزيادة والنقصان.

٤- يجب أن يكون منزهاً عما يقدح في القبول وينفي سواء كان خلقياً كالجذام والبرص ودمامة الخِلقة ونقص الأعضاء وسلس الريح والبول، أو اكتسابياً كمواقعة الكبائر والصغائر المسخفة كسرقة عشرة دراهم وأقل منها وكالفظاظة والغلظة، وكالمباحات المنفرة نحو كثرة المزاح والمخالطة والهذر والحِرَفِ الوضيعة وأشباه ذلك.

٥- أن يكون مجتنباً للكبائر قبل البعثة وبعدها، **وأما الصغائر** فإنها جائزة على الأنبياء بشرطين:

أحدهما: أن لا تكون منفرة.

الثاني: أن لا تكون متعلقة بإبلاغ الرسالة وتأدية الشرائع، فأما ما كان كذلك فإنه لا يجوز عليهم عمداً ولا خطأً.

٦- الطريق التي يعرف بها كون الرسول رسولاً هو: ظهور المعجز على يديه عقيب دعواه النبوة.

وحقيقة المعجز: هو الفعل الخارق للعادة المتعلق بدعوى المدعي للنبوة على جهة المطابقة.

٧- وجوب الإيمان بجميع أنبياء الله تعالى ورسله، والإيمان بالأنبياء أصل من أصول الدين والإسلام، سواء كانوا ممن قص الله تعالى أخبارهم في القرآن، أم لا.

وأما الكلام في نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم:

١- وجوب الإيمان بنبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه نبي صادق، خاتم الأنبياء والمرسلين.

٢- الدليل على صحة نبوته ما يلي:

أنه صلى الله عليه و آله وسلم ادعى النبوة لنفسه، وجاء بالقرآن الكريم ولم يسمع قبله من غيره، وجعله معجزة له، وتحدى العرب أن يأتوا بمثله، وقرَّعهم

بالعجز عن ذلك، فلم يأتوا بشيء مما تحداهم به، وأنهم إنما تركوا الإتيان بمثله لعجزهم عنه، فثبت بذلك كونه معجزة له.

وأما الكلام في القرآن الكريم

فاعلم أن القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة، وهو وحي الله تعالى وتنزيله إلى سيدنا محمد صلى الله عليه و آله وسلم، وقد اختلف المسلمون في القرآن الكريم اختلافاً كبيراً، حتى ضلت فيه عقول، وسفهت فيه حلوم، وجهلت فيه علوم، وكان الخلاف في القرآن الكريم من أول الخلافات التي دارت بين المسلمين، فمن قائل هو قديم، وآخر بل مخلوق، وكل واحد يكفر الآخر، ومن قائل هو كلام الله، وآخر هو عبارة عن الكلام النفسي، إلى غير ذلك من الخلاف الدائر الشائع، وتجنباً للإكثار، وميلاً إلى الإختصار، سأنقل مذهب الزيدية في القرآن الكريم، مدللاً عليه بالدليل.

فأقول وبالله أصول:

تعتقد الزيدية في القرآن الكريم بالعقيدة الصحيحة التي أخذتها من كتاب الله تعالى، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه و آله وسلم، وإليك عقيدتنا في القرآن:

١- نعتقد أن القرآن كلام الله تعالى، وهو هذا الكلام المسموع من ألسنة القارئين، المتلو في المحاريب، المحفوظ في الصدور، المكتوب في المصاحف.

وليس عبارة عن الكلام النفسي، ولا معنى قديم قائم بذاته، كما يقول المخالفون.

والدليل على صحة قولنا ما يلي:

أولاً: أن الكلام هو عبارة عن الحروف والأصوات المتقطعة المتميزة المسموعة، والفاعل لهذه الأصوات والحروف يقال له متكلم، والمعلوم أن القرآن مؤلف ومركب من حروف وأصوات، فيجب أن نسميه كلاماً، وفاعله الذي خلق تلك الأصوات والحروف متكلم هو الله تعالى، ولكن كلام الله تعالى فعل من أفعال الله تعالى، لأن الحروف والأصوات غيره تعالى، لأنها أعراض وهو ليس بجسم ولا عرض، فكلام الله تعالى فعل كسائر أفعاله تعالى.

ثانياً: أن القرآن ناطق ومصرح بذلك في آياته الكريمة، كما في قوله تعالى ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَعْلَمُونَ**﴾ (التوبة:٦)، وقال تعالى ﴿**وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَراً مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ**﴾(الأحقاف:٢٩)، وقال تعالى ﴿**وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ**﴾ (الاحقاف:٧)، وقال تعالى ﴿**إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ**﴾ (الواقعة: ٧٧،٧٨)، وقال تعالى ﴿**قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً**﴾ (الكهف:١٠٩)، وقال تعالى ﴿**قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَاباً أُنْزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى**﴾ (الأحقاف:٣٠)، وقال تعالى ﴿**وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ**﴾ (الجن:١٣)، فهذه الآيات وغيرها من الآيات الكريمة تصرح بأنه كلام الله، وأنه من كلماته، وأنه يتلى، وأنه هذا المسموع، إلى غير ذلك.

٢- ونعتقد أن القرآن الكريم محدث مخلوق، **والدليل على صحة قولنا فيه ما يلي:**

أولاً: أن هذا القرآن مرتب في الوجود، فبعضه يتقدم على بعض، فالألف من الحمد متقدمة على اللام، واللام على الحا، وكذلك سائرها، وكل ما تقدمه غيره، فهو محدث، وكذلك ما يتقدم على المحدث بأوقاتٍ محصورة، فهو محدث.

ثانياً: أنه قد ثبت أنه معجز، والمعجز لا بد أن يكون محدثاً من حيث أن المعجز هو الفعل الخارق للعادة المتعلق بدعوى المدعي للنبوة.

ثالثاً: قد ثبت أن القرآن من أعظم نعم الله على خلقه وأجلها، وبه يتميز الحلال من الحرام، وإليه يُرجَعُ في كثير من الأحكام، ولهذا قال تعالى في معرض المنّ ﴿**وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ**﴾(الحجر:٨٧)، وقال تعالى لموسى ﴿**قَالَ يَا مُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ**﴾(الأعراف:١٤٤)، ولا يعقل كونه نعمة ومِنَّةً إلا إذا كان محدثاً.

رابعاً: أن الحروف والأصوات من قبيل الأعراض، وجميع الأعراض مُحدَثَة، ومحتاجة إلى مُحدِث.

خامساً: أن الله تعالى وصف القرآن بأنه محدث، ووصفه بأوصاف لا تكون إلا في المحدثات، كما قال تعالى ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ**﴾ (الانبياء:٢)، وقال تعالى ﴿**وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ**﴾ (الشعراء:٥)، وقال تعالى ﴿**اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً مَثَانِيَ**﴾ (الزمر:٢٣)، وهذه الآية تدل على حدوث القرآن من وجوه:

أحدها: أنه وصفه الله بأنه منزل والقديم لا يجوز عليه النزول.

وثانيها: أنه وصفه الله بأنه حسن، والحُسْنُ من صفات المحدث.

وثالثها: أنه وصفه بأنه حديث، والحديث يناقض القديم.

ورابعها: أنه وصفه بأنه كتاب، والكتاب هو المجتمع، ولذلك سمِّيت الكتيبة كتيبة لاجتماعها، والإجتماع من صفات المحدثات.

وخامسها: أنه وصفه بأنه متشابه، والمراد بذلك أن بعضه يشبه البعض في جزالة ألفاظه، وجودة معانيه، والقديم لا يشبهه غيره.

خامساً: أن كلامه تعالى لا يخلو: إما أن يكون من جنس الكلام المعقول فيما بيننا وهو أن يتركب من جنس الأصوات والحروف أو مخالفاً لذلك، فإن كان من جنس الأصوات والحروف فلا شبهة في حدوثه، وإن كان مخالفاً لذلك لم يصح أن يكون كلاماً وأن يفهم به شيء، والمثبت لكلام مخالف للكلام المعقول فيما بيننا وأنه في حكم من يثبت جسماً مخالفاً للأجسام المعقولة فيما بيننا ويثبت مع الله جسماً قديماً مخالفاً لسائر الأجسام.

والذي يدل على أنه مخلوق:

المخلوق: هو المحدث المقدر، وقد ثبت أن القرآن محدث، ومعنى التقدير فيه وجوده بحسب المصلحة وعلى قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان.

وأيضاً: فإن كل شيء من الأشياء لا يخلو: من أن يكون خالقاً أو مخلوقاً، فإن لم يكن القرآن خالقاً فلابد أن يكون مخلوقاً.

وأيضاً: فقد وصف الله تعالى القرآن بأنه مجعول، والمجعول هو المخلوق، قال تعالى ﴿**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** ﴾(الزخرف:٣)، والجعل هو الخلق، كما في قوله تعالى ﴿**وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ**﴾(الأنعام:١)، أي خلق.

وأيضاً: قد ورد من السنة ما يدل على أنه مخلوق، كما روي عن النبي صلى الله عليه و آله وسلم أنه قال ((ما خلق الله من سماء ولا أرض ولا سهل ولا جبل أعظم من سورة البقرة وأعظم ما فيها آية الكرسي)).

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ((كان الله ولا شيء ثم خلق الذِّكر)).

وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال (اعملوا بالقرآن ما اتفقتم فيه، فإن اختلفتم فيه فكلوه إلى خالقه)، ومحل البسط في هذه المسائل في الكتب الكلامية.

الفصل الخامس: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصول الزيدية الهامة، التي انفردت بها من بين أكثر الفرق الإسلامية، وحققت الأمر فيه قولاً وفعلاً، وسنبين ما تذهب إليه الزيدية في هذا الأصل كغيره كما قدمنا:

أولاً: الزيدية توجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عند توفر شروطه، وشروطه كما يلي:

١- أن يعلم الآمر الناهي أن الذي يأمر به معروف حسن، والذي ينهي عنه منكر قبيح ولا يكفي الظن، فإن أقدم على الأمر والنهي من غير علم كان إقدامه منكراً، لأنه لم يأمن أن يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف.

٢- أن يعلم أو يظن أن لأمره ونهيه تأثير، فإن لم يعلم ذلك ولم يظنه فلا وجوب قطعاً، قيل لكنه يحسن لأنه داعي إلى الخير، وقيل لا يحسن لأنه عبث.

٣- أن لا يعلم الآمر الناهي ولا يظن أن أمره ونهيه يؤديان إلى منكر آخر وهو مثل المنكر الأول أو أعظم، وسواء علم أو ظن أنهما يؤديان إلى ذلك أم لا بل بقي شاكاً، فإذا علم أنهما يؤديان إلى ذلك أو ظنه لم يحسن أمره ولا نهيه.

٤- أن لا يعلم ولا يظن أن أمره ونهيه يؤديان إلى مضرة عليه في نفسه من قتل أو حبس طويل أو ذهاب عضو من أعضائه أو ماله المجحف فإن علم ذلك أو ظنه سقط الوجوب .

٥- أن لا يعلم ولا يغلب على ظنه أن أمره ونهيه يؤدي إلى تضييع معروف آخر وفعل منكر آخر، فإن علم أو غلب على ظنه ذلك سقط الوجوب.

وكذلك أن يعلم أو يظن أنه إن لم يأمر بالمعروف ضاع وإن لم ينه عن المنكر وقع.

وكيفية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

أن يبدأ بالقول اللين، فإن حصل به المقصود من الإمتثال وإلا تعداه إلى القول الخشن والوعيد، فإن نفع وإلا العصا ثم السيف، والوجه في هذا الترتيب أن الغرض بالأمر بالمعروف والنهي هو أن يقع المعروف وأن لا يقع المنكر، فإذا تم الغرض بالأمر السهل فلا وجه للتعدي إلى الأمر الصعب.

ثانياً: أن الزيدية توجب الخروج على الظلمة.

وهذا أمر اشتهرت به الزيدية قديماً وحديثاً، فما من قائم إلا وهو خارج على الظلم والفساد، وإصلاح الأمة.

الفصل السادس: في الإمامة

اعلم أن باب الإمامة من أهم وأكبر وأعظم أصول الزيدية، وهو من الأصول التي امتازت به الزيدية عن كثير من الفرق، فهو يعد حلقة وصل، أو آلة فصل بينها وبين غيرها من الفرق، فإن الزيدية توافقها كثير من الفرق في كثير مما قدمنا من الأصول، فإذا وصل الكلام إلى باب الإمامة أقدم وأحجم، وناظر وبرطم، ولوى عنقه وتجهم.

وكثير من الناس في هذه الأزمنة يقول بالعدل والتوحيد والوعد والوعيد وإذا وصل إلى الإمامة قال بغير أقوال الزيدية فيها، وعد أمرها هيناً بسيطاً بالنسبة إلى غيرها، ويدعي مع ذلك أنه من الزيدية وإليها، ولكنه بعيد منها ولا ينتسب إليها.

وسنبين أقوال الزيدية في هذا الأصل ليكون الأمر فيها واضحاً، والكلام فيها بيناً، وسنبني الكلام فيها على مسائل:

المسألة الأولى: وجوب الإمامة

لا خلاف بين الزيدية في أن الإمامة واجبة، وإن اختلفوا هل وجبت عقلاً وشرعاً، أم شرعاً فقط، والدليل على وجوبها عند من يوجبها عقلاً:

أولاً: أن دفع الضرر عن النفس واجب، والإمامة تدفع الضرر عن النفس، بيان ذلك:

أن الناس مع كثرتهم، واختلاف هممهم، وقوة دواعيهم إلى العدوان، وميل أنفسهم إلى الظلم، لا يكادون ينزجرون، ويكف بعضهم شره عن البعض إلا إذا كان هناك رئيس له قوة وسطوة وأعوان، فيمنعهم خوفه عن التوثب والعدوان.

ولهذا إذا ضعف السلطان أو تشاغل عن النظر في أمور العامة كثر في الناس الظلم والفساد، وخافت الطرق، وتغلب القوي على الضعيف، فكيف إذا لم يكن سلطان رأساً؟

والمعلوم أن في وجود السلطان واستقامته وقوة شوكته دفع هذا الضرر في الغالب.

ويوضحه أنه لا تكاد توجد قبيلة في كل زمان إلا ولهم رئيس يمنع القوي من الضعيف، وينتصف للمظلوم من الظالم، ويدفع بعضهم عن ضرر بعض، هذا عند من يقول بالوجوب العقلي.

والدليل على وجوبها من الشرع من الكتاب والسنة والإجماع:

أما من الكتاب: فقوله تعالى ﴿**قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾(البقرة/١٢٤)، وقوله تعالى ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ**﴾(النساء/٥٩)، وأولي الأمر هم الأئمة.

وأما من السنة:

فقوله صلى الله عليه وآله وسلم ((من مات لا يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية)).

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ((من سمع واعيتنا أهل البيت ولم يجبها كبه الله على منخريه في نار جهنم)).

وأما من الإجماع فما يلي:

أولاً: إطباق الصحابة على أنه لا بد من إمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في كل وقت، يقيم الحدود، ويسد الثغور، ويحفظ البيضة، ويقسم الغنيمة، ويمنع الظالم من الظلم، ويولي الأمراء والحكام.

ألا ترى أنهم مع اختلافهم في أعيان الأئمة لم يختلفوا في الحاجة إلى الإمام، ولذلك فزعوا حين وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله إلى اختيار من اختاروه والعقد له، وأظهروا أن ذلك مما لا يسوغ تأخيره، وقدموه على غسل رسول الله ودفنه، ولم يقل أحد منهم مع اختلافهم واختلاف دواعيهم لسنا نحتاج إلى الإمام والإنقياد لأحد.

ثانياً: أجمع المسلمون على وجوب إقامة الحدود، ولا يتم ذلك إلا بالإمام، وما لا يتم الواجب إلا به وجب كوجوبه.

ثالثاً: الإجماع على وجوب الجهاد، ولا يتم الجهاد إلا بإمام يسد الثغور، ويقود الجمهور، ويسوس الأمور.

رابعاً: إجماع العترة عليهم السلام على وجوبها، وإجماعهم حجة كما سيأتي إن شاء الله تعالى، فهذه الأدلة تفيد وجوب الإمامة.

المسألة الثانية: أن وجوبها قطعي

اعلم أن مذهب الزيدية في مسألة الإمامة أنها من المسائل القطعية، وليست من الظنية، **والذي يدل على قطعيتها ما يلي**:

١- ما تقدم من الأدلة السابقة من الكتاب والسنة والإجماع من الصحابة والأمة والعترة على وجوبها، وتلك الأدلة قطعية، فيكون ما دلت عليه قطعي.

٢- إجماع أهل البيت عليهم السلام على قطعيتها، وإجماعهم حجة كما يأتي إن شاء الله.

والدليل على إجماعهم على قطعيتها ما يلي:

أن القائم من أهل البيت عليهم السلام، يقيم بها الحدود، ويقود الجنود، ويجاهد المخالف له والناكث عليه، ويأخذ بها الحقوق، وغيرها من الأمور الواجبة التي تجب بالإمامة، فلو كانت ظنية، لما جاز للإمام القتل والقتال، وإقامة الحدود، لكون تلك الأمور وجوبها قطعي، والإمامة ظنية، ولا يقوى الظني على القيام بالقطعي.

المسألة الثالثة: في طريق الإمامة

للإمامة عند الزيدية طريقان:

الأولى: النص، وهذا في حق علي عليه السلام والحسنين عليهما السلام.

الثانية: الدعوة والخروج، وهذا في حق غيرهم من الأئمة عليهم السلام.

والزيدية لا تقول بالعقد والإختيار، ولا بالشورى، ولا بالإرث، ولا بالغلبة في ثبوت الإمامة، ولا بالوصية، ولا تجعل شيئاً من ذلك طريقاً إلى الإمامة.

المسألة الرابعة: في شروط الإمام

اعلم أن الإمامة أمرها كبير، وشأنها خطير، ومرقاها صعب، ومسلكها وعر، فليس كل يستحقها، ولا كل أهل لأن يديرها، فلابد في من يقوم بها من شرائط تتوفر فيه، وعلامات تدل عليه، حتى يقوم بأمر الأمة أحسن قيام، ويهتم بها أكمل

اهتمام، لأن الإمامة فوائدها على الرعية أعظم من فوائدها على القائم بها، فلهذا وذاك اشترطت الزيدية في من يقوم بالإمامة شرائط، وهي كالتالي:

الأول: أن يكون عاقلاً بالغاً، لأن الصغير لا ولاية لهما في أنفسهما فضلاً عن غيرهما.

الثاني: أن يكون ذكراً، لأن الأنثى يتعذر عليها التصرف في أمور الأمة ويتعسر، فإنها كيف تتمكن من تجييش الجيوش، والوقوف في مواقف الحروب، ومباشرة أحوال الناس، لأن المرأة مأخوذ عليها من التستر ما يمنع من قيامها بهذا الشأن، ولأن المرأة مولى عليها في النكاح فلا يصح أن تلي على غيرها، ولأنها لا هيبة لها.

الثالث: أن يكون حراً، لأن العبد مملوك في التصرف، ولأن قيامه بأمر الإمامة يؤدي إلى فوت المنافع التي هي ملك سيده.

والرابع: أن يكون عالماً، لأن الغرض الذي نصب له الإمام لا يتم إلا بالعلم، ثم لا يكفي أن يكون عالماً بل لا بد أن يكون مجتهداً.

الخامس: أن يكون ورعاً اتفاقاً، لأنه ما لم يكن كذلك فلا يوثق به على حفظ أموال المسلمين ودمائهم وحفظ الأوقاف، فلا يؤمن أن يخل بإنفاذ ما نصب لإنفاذه، فإن الورع كما يعتبر في الترك يعتبر في الفعل.

السادس: أن يكون شجاعاً، والمراد أن يكون له من رباطة الجأش ما يتمكن معه من تجييش الجيوش، والوقوف في الصفوف، وتعبئة العساكر، والوقوف معهم، وحثهم على القتال، وحسن التدبير عند فشل القلوب، لأنه إذا لم يكن كذلك لا يؤمن أن يهرب عند الصدام فيهلك الناس، فيكون في ذلك وهناً في

الدين، وعلواً في شنار المفسدين، وهذا خلاف الغرض بالإمامة، ولأن الجبان لا يتمكن إذا حضر العسكر من نظم أموره على وجه يحصل به نكاية العدو، ولأن جبنه يمنعه من إقامة الحدود على أكابر الناس، وكل هذا يبطل الغرض بالإمامة.

والسابع: أن يكون قوياً على تدبير الأمر، والقوة على ذلك لها معنيان:

أحدهما: أن يكون له رأي وتدبير بحيث يفزع إليه عند النوازل.

الثاني: أن يكون سليم الأطراف والحواس، بحيث لا يكون به علة تمنعه من مخالطة الناس كالجذام والبرص والعمى ونحوها من الأمور التي يختل القيام بثمرة الإمامة بفقدها.

الثامن: أن يكون سخياً سخاء متوسطاً، فلا يكون معه من الشح ما يمنعه من وضع الحقوق في مواضعها، فتزدريه النفوس ويتقاعد النفس عنه ويأثم في أهل الحقوق، ولا يكون معه من الكرم ما يضيع أموال المسلمين فيتضرر أهل الحقوق بفواتها، ويطلب هو الشيء وقت الحاجة فلا يجده، وإنما يكون من أهل الإقتصاد في الإنفاق والإمساك.

التاسع: أن يكون من منصب مخصوص، وسيأتي إن شاء الله تعالى.

العاشر: أن يكون فاضلاً، وسيأتي هذا أيضاً إن شاء الله تعالى.

ولا يشترط عند الزيدية أن يكون الإمام منصوصاً عليه، ولا معصوماً، ولا يعلم الغيب، ولا يظهر المعجز على يديه، ولا أن يكون أعلم الناس.

والذي دل على اشتراط هذه الشروط هو:

إجماع العترة عليهم السلام على اشتراطها في القائم بأمر الإمامة، وإجماعهم حجة يجب اتباعها ويحرم خلافها، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

المسألة الخامسة: في منصب الإمامة

قد ذكرنا أن الزيدية تشترط في الإمام أن يكون من منصب مخصوص، وقد اختلق الناس في منصب الإمامة، فمنهم من قال: كل الناس.

ومنهم من قال: في قريش.

ومنهم من قال: في أولاد البطنين الحسن والحسين.

والذي تذهب إليه الزيدية: هو أنها مقصورة على أولاد البطنين ومحصورة فيهم، ومحظورة على غيرهم، فلا تجوز في غيرهم.

والذي يدل على ذلك ما يلي:

أولاً: إجماع الأمة على جوازها فيهم واختلافها في غيرهم، فإن من قال هي في جميع الناس، فأولاد البطنين من الناس، ومن قال في قريش فهم من قريش، ومن قال فيهم فقط فقد أخرج غيرهم، فانظر كيف اتفقت الأمة عليهم واختلفت في غيرهم، فالواجب هو اتباع ما اتفقت عليه الأمة دون ما اختلفت فيه.

ثانياً: إجماع العترة على جوازها فيهم فقط دون غيرهم، وإجماعهم حجة كما سيأتي إن شاء الله.

المسألة السادسة: في إمامة المفضول مع وجود الأفضل

قد سبق في شروط الإمامة أن الإمام يجب أن يكون فاضلاً، والمراد الفاضل: أن يكون له من المحافظة على الطاعات، والتجنب للمكروهات، ما يعهد لكثير من الفضلاء وأن يكون بينه وبين القبيح حاجز، وكذلك بينه وبين الإخلال بالواجب احتراز عن الإقدام والترك.

فأما إمامة المفضول مع وجود الأفضل:

فالذي ذهبت إليه الزيدية: أنه لا يجوز إمامة المفضول مع وجود الأفضل بأي حال من الأحوال.

المسألة السابعة: في الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم

مذهب الزيدية: أن الإمام بعد موت رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم بلا فصل هو أمير المؤمنين، وسيد الوصيين، علي بن أبي طالب عليهم السلام.

والدليل على إمامته: الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فقوله تعالى ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾(المائدة:٥٥)، وقد أجمع المفسرون وأهل التواريخ أن هذه الآية نزلت في علي عليه السلام، ولأنه لم يؤت الزكاة أحدٌ وهو راكع غير علي عليه السلام.

وأجمع أهل البيت عليهم السلام أيضاً على أنها نزلت في علي عليه السلام، وإجماعهم حجة.

وأما السنة: فأخبار كثيرة، وأحاديث متواترة شهيرة، منها خبر الغدير المعلوم المشهور بين الأمة، وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله))، وهذا الخبر بلغ حد التواتر وزاد، ورواه أهل السير والتواريخ والحديث وغيرهم من الأمة، ورواه الجم الغفير من الصحابة والتابعين، فظهوره كظهور الشمس، واشتهاره كاشتهار الصلوات الخمس.

والتطويل حول الكلام في هذا الحديث وطرقه ومخرجيه ودلالته، يخرجنا عن المقصود، ومن أراد ذلك رجع إلى المطولات.

ومنها: خبر المنزلة، الذي رواه الموالف والمخالف أيضاً، وبلغ حد التواتر بلا خلاف، وهو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي)).

فأثبت لعلي عليه السلام جميع المنازل التي هي لهارون من موسى، واستثنى النبوة، ومنازل هارون هي:

١- الخلافة، قال الله تعالى ﴿**وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي**﴾ (الأعراف/١٤٢)، فيثبت لعلي الخلافة مثل هارون.

٢- الأخوة قال تعالى ﴿**هَارُونَ أَخِي**﴾(طه/٣٠)، فيثبت لعلي أخوة النبي صلى الله عليه وآله.

٣- النبوة، ولكنها مستثناة في حق علي عليه السلام بالخبر.

وأما الإجماع: فهو أجماعان:

الأول: إجماع العترة عليهم السلام، فلا خلاف بينهم على الإطلاق في إمامة علي عليه السلام وبطلان إمامة غيره.

الثاني: إجماع الأمة، فإن الأمة قد أجمعت على أن علياً أحد الخلفاء والأئمة، واختلفت الأمة في خلافة غيره، فالأولى أن نتبع ما أجمعت عليه، ونترك ما اختلفت فيه.

وقد صنفت مؤلفات خاصة ومستقلة في إمامة علي عليه السلام وأدلتها، فارجع إليها موفقاً.

المسألة الثامنة: في الإمام بعد علي عليه السلام

مذهب الزيدية: أن الإمامة بعد علي عليه السلام لولده الحسن بن علي، وبعد الحسن لأخيه الحسين عليهم السلام جميعاً.

والدليل على إمامتهما عليهما السلام ما يلي:

١- قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما))، وهذا الخبر مما تلقته الأمة بالقبول، وأجمع على صحته أهل البيت عليهم السلام.

٢- أن كل واحد منهما قام ودعا، وشهر سيفه في سبيل الله، وجاهد على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع جمعهما لشروطها على أكمل وجه وأتمه، ومن كان كذلك فقد صحت إمامته بلا شك.

٣- إجماع الأمة والعترة على إمامتهما عليهما السلام بلا خلاف.

المسألة التاسعة: في الإمامة بعد الحسنين

مذهب الزيدية جميعاً: أن الإمامة بعد الحسنين محصورة في ذريتهما، ومحظورة على غيرهم، فمن قام ودعا إلى كتاب الله تعالى، وسنة رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم، وإلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، جامعاً لشرائطها السابقة، فهو الإمام المفترض الطاعة.

كالإمام زيد بن علي، وولده يحيى بن زيد، ومحمد بن عبد الله النفس الزكية، وأخيه إبراهيم بن عبد الله، والحسين بن علي الفخي، والإمام القاسم بن إبراهيم، والإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم، والإمام الناصر الأطروش، والإمام الناصر بن الهادي، والمرتضى بن الهادي، والإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان، والإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، والإمام المهدي أحمد بن الحسين الشهيد وغيرهم من الأئمة الدعاة السابقين، صلوات الله ورضوانه عليهم أجمعين.

والدليل على حصرها فيهم أدلة كثيرة منها ما يلي:

١- قوله تعالى ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ**﴾(الطور/٢١).

فأثبت الله تعالى بهذه الآية للأبناء حكم آبائهم، وقد تقدم أن الحسنين إمامين فيثبت لأبنائهم حكمهم في الإمامة.

٢- قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ((الأئمة من قريش)) وقد بين أمير المؤمنين عليه السلام مَن قريش الذين فيهم الإمامة فقال عليه السلام (الإمامة في

قريش في هذا البطن من هاشم، لا تصلح الولاية في غيرهم، ولا تصح إلا لهم)، وقد قدمنا دليلين في مسألة منصب الإمامة.

المسألة العاشرة: في حكم من تقدم علياً عليه السلام في الخلافة

لا خلاف بين الزيدية جميعاً في خطأ ومعصية من تقدم على علي عليه السلام، وإنما اختلفوا في ذلك الخطأ وتلك المعصية، هل هما كبيران فيحبطان الأعمال، ويكون مرتكبهما مستحلاً؟ أم أنهما صغيران معفوان؟

ولا خلاف في ترك الترضية عنهم بين المحققين من الزيدية، وأنها أسلم، مع صون اللسان عن نقيضها ﴿**وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾(الأنعام:١٠٨).

وأما حكم الناكثين، فلا خلاف بين الزيدية في فسقهم، إلا من ثبتت توبته، ورويت بطريق صحيحة.

وأما حكم القاسطين، فمعاوية لا شك عند الزيدية في كفره، وأما الهمج الرعاع من جنده فهم فاسقون أيضاً.

وأما حكم المارقين: فهم باغون ناكثون فاسقون.

فهذه الأقوال والمعتقدات هي خلاصة مذهب الزيدية، وزبدة أقوال العترة المهدية في هذه الأصول، وهناك مسائل هامة له تعلق قالت بها الزيدية، نذكرها هنا إن شاء الله تعالى تتميماً للفائدة.

بيان مذهب الزيدية في مسائل خاصة هامة

وسنذكرها مسألة مسألة لتكون أقرب في التناول والمراجعة.

المسألة الأولى: في إجماع العترة

قد بنينا في الإستدلال على بعض ما تقدمنا من المسائل ذكر الإجماع من العترة وأنه حجة، وهنا مقام الوفاء بالوعد السابق.

مذهب الزيدية: أن إجماع أهل البيت حجة يجب اتباعها ويحرم مخالفتها.

والذي يدل على أن إجماع أهل البيت حجة أدلة كثيرة من الكتاب والسنة:

أما من الكتاب فكما يلي:

الآية الأولى: آية التطهير

وهي: قوله تعالى ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾(الأحزاب:٣٣).

وهذه الآية نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين عندما دعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجللهم بكساء خيبري، ثم قال ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً))، وقد روى قصة خبر الكساء أهل الطوائف من الموافق والمخالف.

والرجس الذي طهرهم الله تعالى عنه لا يخلو: إما أن يراد به الرجس الذي هو الأقذار، أو الرجس الذي هو المعاصي.

ليس الأول: لأن المكلفين فيه على سواء.

فلم يبق إلا الثاني، وهو أنهم مطهرون عن الخبائث والمعاصي.

فإذا ثبتت طهارتهم عن المعاصي والذنوب، ثبتت عصمتهم، وإذا ثبتت العصمة، ثبتت الحجية.

الآية الثانية: آية المودة

وهي قوله تعالى ﴿**قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ (الشورى:٢٣).

فقد أوجب الله مودة أهل البيت في هذه الآية، والمودة لا تجوز إلا لمن لا يفعل الكبائر، فإذا ثبت أنهم لا يفعلون الكبائر، ثبتت عصمتهم، وليس المراد بذلك الأفراد، بل المجموع، فثبت حجية إجماعهم.

وأما من السنة: فأخبار كثيرة نذكر منها ما يلي:

الأول: حديث الثقلين: وهو قوله صلى الله عليه و آله وسلم ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض)).

وهذا الخبر رواه الموالف والمخالف، وأجمعت الأمة على صحته، وقد أفاد الحديث اقتران العترة بالقرآن، فإذا كان المتمسك بالقرآن غير ضال، فكذلك المتمسك بالعترة.

الثاني: حديث السفينة: وهو قوله صلى الله عليه و آله وسلم ((مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهوى))، فلا يكون المتمسك بهم ناجياً، والمتخلف عنهم هالكاً إلا إذا كان اتباعهم واجباً، وهو المراد من قولنا إن إجماعهم حجة، والبحث في حجية إجماع أهل البيت عليهم السلام، مستوفى في محله.

المسألة الثانية: في حجية قول أمير المؤمنين علي عليه السلام

مذهب الزيدية: أن قول علي عليه السلام حجة في المسائل الأصولية، لا يختلفون في ذلك.

ومذهب المتقدمين الزيدية وأكثر المتأخرين: أنه حجة كذلك في الفروع أيضاً.

فإذا قال بقول وصحت طريقه عندهم اتبعوه، لأنه وصي رسول الله صلى الله عليه وآله، وباب مدينة علمه، وهو أعلم الصحابة بما كان عليه النبي صلوات الله عليه وآله في كل أحواله.

وقد دلت الأدلة المتواترة بعضها لفظاً وبعضها معنى على حجية قوله، ولم تفصل بين أصول أو فروع:

منها: قوله صلى الله عليه وآله وسلم ((علي مع الحق والقرآن، والحق والقرآن مع علي، اللهم أدر الحق حيثما دار علي))، وقوله صلى الله عليه و آله وسلم ((أنا مدينة العلم وعلي بابها)).

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ((بك يا علي يهتدي المهتدون من بعدي)).

وغيرها من الأحاديث الكثيرة التي تدل على أن قوله حجة لا يجوز مخالفته.

المسألة الثالثة: في الصحابة

وهذه المسألة قد كثر فيها الكلام، واشتد الخصام، وكثر فيها وبسببها الشقاق والخلاف، وقل فيها الإتفاق والإئتلاف، وهي قديمة النزاع والشجار، وقد استغلها كثير من أهل الولايات والعداوات لتحقيق مآربهم في مختلف الأعصار، وعمت بليته جميع الأمصار، واضطربت حول تحقيقها الأفكار، وأُطلقت بسببها مستهجنات الألقاب، ورمى كل فريق خصمه ومن خالفه فيها بما تقشعر له الأبدان ولا تستسيغه الألباب، وليس فيه أثرة من سنة ولا من كتاب.

فالصحابة لهم مقام كريم، وشرف جسيم، بصحبتهم للنبي صلى الله عليه وآله، وإيمانهم وتصديقهم، ومجالستهم للرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، وجهادهم بين يديه، ومشاهدتهم لطلعته الطاهرة، وأفعاله الظاهرة، وسماعهم لأقواله الباهرة.

فالصحابي عند الزيدية: هو من طالت مجالسته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، متبعاً له.

فليس كل من رأى النبي صلى الله عليه وآله صحابياً، بل من طالت منه المجالسة.

فمن ثبتت صحبته الشرعية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهو ثقة عدل، نحبه ونتولاه ونترضى عنه، ونترحم عليه، وندعو له.

والصحبة عند الزيدية ليست عاصمة لصاحبها من ارتكاب المعاصي، بل حال الصحابة كحال سائر الناس، فيهم الصالح والطالح، وفيهم من ارتد على عقبيه وغير ذلك.

الفصل السابع: في التفضيل

مسألة التفضيل من المسائل التي دار فيها الإختلاف والشقاق بين المسلمين، مع أن القرآن قد صرح في آيات عدة بأن التفضيل والإختيار من عند الله تعالى وليس للناس فيه أي تدخل غير وجوب الرضا والتسليم، والإنقياد، كما قال تعالى ﴿**وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ**﴾(القصص:٦٨)، وقال تعالى ﴿**تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ**﴾(البقرة:٢٥٣)، وقال تعالى ﴿**انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَلْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً**﴾(الإسراء:٢١)، وقال تعالى ﴿**وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُوراً**﴾(الإسراء:٥٥)، ولسنا بصدد التحدث والشرح للتفضيل، وغرضنا بيان مذهب الزيدية في هذا الباب، وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى مسألة مسألة:

المسألة الأولى: في تفضيل علي عليه السلام

مذهب الزيدية عموماً: أن علياً عليه السلام أفضل الصحابة على الإطلاق، وأنه أقدمهم إسلاماً، وأنه أفضلهم في جميع الصفات علماً وعملاً، وعبادة وورعاً، وزهداً وشجاعة، وكرماً، وأشدهم عناء في الإسلام، وقد اجتمع فيه من صفات الفضل والخير ما لم يجتمع في غيره، ولم يحصل إلا له.

وبعده في الفضل يأتي: ولداه الحسن الحسين عليهما السلام.

والأدلة على ذلك مستوفاة في محلها.

المسألة الثانية: في تفضيل أهل البيت عليهم السلام

مذهب الزيدية: أن أهل البيت عليهم السلام هم: علي وفاطمة والحسن والحسين وأولادهما إلى انقطاع التكليف، وهم عترة رسول الله صلى الله عليه و على آله وسلم دون غيرهم، وهم لحمته وعصبته.

ومذهب الزيدية أيضاً: أن الله تعالى فضل أهل البيت عليهم السلام على سائر الناس، لقربهم من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأنه يجب محبتهم واتباعهم.

فهذه الأصول التي ذكرناه، والأقوال التي زبرناها هي خلاصة أقوال الزيدية، وبها تصريح الأئمة والعلماء عليهم السلام في جميع مؤلفاتهم وكتبهم الأصولية، لا يختلفون في شيء منها، ولا يعولون عند الإستدلال على غيرها، أخذوا ذلك بسند متين، وطريق قوي، من لدن علي أمير المؤمنين عليه السلام رأس العترة الزكية، وإمام الطائفة المحقة، وقائد الفرقة الناجية، الذي أخذ الأئمة عليهم السلام منه علومهم، واستقوا منه صافي المعين الذي استقر في قلوبهم، وأودعوه إلى قرارة قلوب أولادهم، وتناقلوه كابراً عن كابر، وأخذه الخلف عن السلف، بالدليل والحجة والإستدلال، لا بالتقليد والأخذ بغير حجة ولا برهان.

ولم أورد في هذا الباب سوى المسائل الأصولية، وتركت الخوض في المسائل الفرعية، لأن بابها رحيب، وكل مجتهد فيها مصيب، ولا انتقاد على أحد فيها ولا تثريب.

الباب الخامس: (في فرق الزيدية)

قد ذكرنا في الأبواب السابقة أصول الزيدية وعقائدها ومبادئها، فمن قال بتلك الأصول واعتقدها فهو الزيدي، ومن خالفها واعتقد غيرها، أو خالف بعضها فليس بزيدي وإن ادعى أنه زيدي، فالدعوى تحتاج إلى بينة في إثبات المدعى.

وتلك الأصول التي قدمناها وذكرناها صرح بها أئمة الزيدية عموماً، ولا خلاف بينهم في مضمونها، فكيف يمكن تسمية من خالفها أو خالف بعضها بأنه زيدي.

فالزيدية في الأصول ليست سوى فرقة واحدة، ليست بفرق متعددة كما يقوله بعض أهل الملل والنحل من المؤلفين الذين يُقَوِّمُونَ الفرق ويفرعونها على حسب أهوائهم، ويضيفون إليها ما لم تقل به من الأقوال، والكلام في هذا الباب يدور حول ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في الفرق المنسوبة إلى الزيدية.

الفصل الثاني: في الدليل على بطلان نسبتها إلى الزيدية، وأن الزيدية ليست سوى فرقة واحدة.

الفصل الثالث: في بيان فرق الفقه عند الزيدية.

الفصل الأول: في الفرق المنسوبة إلى الزيدية

اعلم أن الزيدية- كما قدمنا ذلك- فرقة إسلامية تتمتع بأقوالها وعقائدها، ورؤآها الفكرية، ولها أقوالها التي أسسها لها أئمتها وقادتها من أهل البيت عليهم السلام، وقد ذكرت للزيدية فرق متعددة، أضيفت إلى الزيدية وهي تخالف الزيدية في عقائدها ومبادئها وأصولها، أضافها إلى الزيدية بعض أهل الملل والنحل، وسنذكر تلك الفرق التي أضيفت إلى الزيدية وهي بعيدة كل البعد عنها.

تلك الفرق التي نسبوها إلى الزيدية هي: الجارودية، والجريرية أو السليمانية، والبترية، والصالحية، والمطرفية، وسنذكر إلى من تنتسب هذه الفرق وأقوالها التي خالفت فيها الزيدية، ثم نبين بطلان نسبتها إلى الزيدية.

أولاً: الجارودية

نسبتها: تنتسب الجارودية إلى رجل يقال له: أبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني الكوفي العابد، المعروف بالأعمى.

أحد رجال الزيدية، وأحد تلامذة الإمام زيد بن علي ودعاته والمتابعين له والمبايعين له أيضاً.

وهذه الفرقة الجارودية، هي أقرب الفرق إلى الزيدية، لأنها وافقت الزيدية في كثير من الأقوال، لا سيما في باب الإمامة فإنها قالت بإمامة علي عليه السلام

بالنص عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأن الصحابة أخطأوا في النظر في النص الدال على إمامته.

ثانياً: الجريرية أو السليمانية

نسبتها: تنتسب هذه الفرقة إلى سليمان بن جرير.

وهذه الفرقة التي ينسبونها إلى الزيدية قد خالفت الزيدية في أصول هامة من أصول عقيدة ومبادئ الزيدية، فهي تقول بما يخالف الزيدية فيما يلي:

١- جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل.

٢- تقول بإمامة أبي بكر وعمر وتقديمهما مع أفضلية علي عليه السلام.

٣- تقول بأن الإمامة شورى بين الخلق، وليست مقصورة على أولاد البطنين.

فهذه الأقوال مخالفة لما قدمناه من أصول الزيدية، ولم يقل بها أحد من أئمة أهل البيت عليهم السلام على الإطلاق.

ثالثاً: الصالحية

نسبتها: إلى الحسن بن صالح بن حي، أحد رجال الزيدية، وتلامذة الإمام زيد عليه السلام وأتباعه.

وأقوال الفرقة الصالحية: تشابه أقوال الفرقة السليمانية.

الفصل الثاني: إبطال نسبة هذه الفرق إلى الزيدية

وأما الذي يدل على بطلان نسبة هذه الفرق إلى الزيدية فهو ما يلي:

١– أن الرجال الذين انتسبت إليهم هذه الفرق مشهورون بولائهم ومحبتهم وإخلاصهم لأهل البيت عليهم السلام، وهم من أنصار الأئمة والقائمين معهم، ومنسوبون أيضاً إليهم، فكيف يكون المتَّبع إماماً، وكيف يصير المتبوع تابعاً، ومواقف الحسن بن صالح بن حي مع أهل البيت عليهم السلام مشهورة رواها المؤرخون.

٢– أن نسبة هذه الفرق إلى أصحابها، ليست سوى نسبة عسكرية في وقت المعركة التي دارت بين الإمام زيد عليه السلام وبين هشام بن عبد الملك، فإن أولئك الرجال كانوا من قواد الإمام زيد، فكانوا يقولون الصالحية والجارودية والسليمانية، أي قواد لمن تحت أيديهم من الجيش، ولعل بعض من كان تحت أيديهم افتعلوا أقوالاً ونسبوها إليهم.

ولعل مَن كان تحت قيادتهم من المعتزلة أو غيرها من الفرق فأضيف إليه ما يقوله الجيش الذي معه.

٣– لو فرضنا صحة نسبة تلك الأقوال إلى هؤلاء فذلك لا يعني أنهم زيدية في المعتقد، بل المراد أنهم زيدية لأنهم خرجوا مع الإمام زيد عليه السلام أو مع أي إمام من أئمة الزيدية فقيل لهم الزيدية، لكونهم من الأنصار، لا لكونهم من الأتباع، لأن الإمام زيد عليه السلام وكذا غيره من الأئمة خرج معهم من كان على رأيهم ومن لم

يكن على رأيهم، فقد خرج معهم عليهم السلام جماعات من القدرية والمجبرة والمرجئة والمعتزلة وغيرهم، فلم ينسبوا إلى الزيدية نسبة العقيدة بسبب النصرة.

٤- لو صح نسبتهم إلى الزيدية مع قولهم بتلك الأقوال المخالفة للزيدية، لصح نسبة المعتزلة وغيرهم ممن يتوافقون مع الزيدية في بعض الأصول والمبادئ إلى الزيدية، وذلك غير وارد ولا صحيح.

٥- أن هذه الفرق ليست بأن تنسب إلى الزيدية بأولى من نسبتها إلى المعتزلة، لأن المعتزلة تقول بتلك الأقوال، وهم يحذون حذوهم فيها، حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة.

٦- أنهم وإن نسبوا أنفسهم إلى الزيدية فالزيدية لا تقبلهم بين أوساطها، فمن قال بأقوالهم فهو معتزلي أو غيره ممن يوافقهم في تلك الأقوال.

٧- أن إضافتهم إلى الزيدية لم تأت من قبل أئمة ورجال الزيدية المعاصرين لهم، أو الذين أتوا بعدهم إلى حدود القرن الرابع الهجري، وإنما تلك الإضافة من قبل أعداء الزيدية، من أهل الملل والنحل، كالشهرستاني وعبد القاهر البغدادي، فهم الذين أضافوهم إلى الزيدية، محاولة في تقسيم الزيدية وتفريقها، ثم أتى من بعدهم من المؤلفين في الملل والنحل وأدرجوهم ضمن الزيدية، ومن ألف في الملل والنحل والفرق والطوائف والمذاهب من العلماء ولو كانوا من الزيدية المتأخرين أدخلوهم ضمن الزيدية تقليداً واتباعاً لمن قدمنا.

٨- أن هذه التقسيمات للزيدية لم تشتهر عند الأئمة المتقدمين كالقاسم بن إبراهيم والهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، والحسن بن يحيى بن زيد، وأحمد بن

عيسى، ولم يذكر أحد منهم أي فرق للزيدية، بل يذكرون الزيدية فرقة واحدة ويذكرون عقائدها وأصولها كعقائد لأهل البيت عليهم السلام، بدون ذكر لما يضيفونه إلى الزيدية من الفرق في هذه الأزمنة، فذلك يدل على أحد أمرين:

الأول: إن كانت تلك الفرق قد أضيفت إلى الزيدية في تلك العصور المتقدمة فعدم ذكر الأئمة المتقدمين لهم، وإهمالهم إياهم يدل على عدم اعتدادهم بهم.

والثاني: أن تكون تلك الفرق إنما نشأت في الأزمنة المتأخرة عن زمان المتقدمين فهذا كاف في بطلان نسبتهم إلى الزيدية.

أو يكون ذلك من صنيع أعدائهم كما قدمنا.

٩- الأولى أن نجعلهم فرقاً مستقلة، ولا نحاول إقحامهم بين أوساط الزيدية وهم يخالفونها في بعض أصولها، وإنما سمي قادتها زيدية لأنهم وافقوا الإمام زيد في نظرية الخروج على السلطان الجائر، أما مبادؤهم الأخرى فهم كغيرهم في الأقوال، منها ما وافقوا فيها الزيدية، ومنها ما خالفوهم فيها.

وهذه الملاحظات تنطبق على السليمانية والصالحية.

أما الجارودية: فهم لم يخالفوا الزيدية في أصولها، وإنما اشتهروا بسبب تشدد أبي الجارود في مسألة الصحابة الذين تقدموا على علي عليه السلام، فكل من تشدد فيهم من الزيدية قالوا هو جارودي، لأن ذلك طريقة أبي الجارود فقط.

وأما المطرفية: فالأئمة عليهم السلام مجمعون على كفرهم وضلالهم، فهم لا يعدونهم في الفرق الإسلامية فضلاً عن أن يعدوا في فرق الزيدية، وذلك بسبب أقوالهم التي شابهوا ووافقوا فيها الطبائعية، حيث أضافوا التأثير في هذا الكون إلى

الأصول الأربعة التي هي الماء والنار والتراب والهواء، وليس لله تأثير إلا فيها، والأشياء الأخرى تحصل منها بالإحالة والإستحالة والتركيب.

ولهم أقوال كثيرة غير هذا، ذكرتها في رسالة بينتُ فيها أقوالهم وعقائدهم، وموقف الأئمة عليهم السلام منهم، وموقف العلماء المعاصرين لهم، اسم تلك الرسالة (القاضب لشبه المنزهين للمطرفية من النواصب).

ومما يدل على بطلان نسبة هذه الفرق إلى الزيدية:

أن الفرقة التي تخرج عن أصول الزيدية ومبادئها تسمى باسم خاص، كما يقال السليمانية والبترية والمطرفية وغيرها، بينما الزيدية المحقة لا يتغير اسمها، فلو كانت تلك من الزيدية لقيل لها الزيدية، ولم تسم باسم خاص، وأما قول أهل الملل السليمانية من الزيدية مثلاً، فهذه تسمية باعتبار ما كانوا عليه، فلما خرجوا وقالوا بغير أقوال الزيدية نسبوا إلى من أحدث لهم واخترع تلك الأقوال، فنسبوهم إلى الزيدية باعتبار ما كانوا عليه، ولم يحققوا في معنى الزيدية حتى يتبين لهم خروج أولئك عنها.

وأيضاً الزيدية منتسبة إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام ابتداء بالإمام زيد عليه السلام، فكيف يكون غيرهم إماماً لهم، وداعياً لهم إلى أمرٍ هم الذين أسسوه .

الفصل الثالث: في بيان فرق الفقه عند الزيدية

اعلم وفقنا الله وإياك: أن الزيدية تفتح باب الإجتهاد لمن وفى الإجتهاد حقه، ولا تحرم الإجتهاد على أحد ممن جمع شروطه، بل المجتهد عند الزيدية يحرم عليه التقليد في ما يمكنه فيه الإجتهاد، وتوجب عليه العمل باجتهاده وما أداه إليه نظره في المسألة، وعند الزيدية أن المسائل الفروعية بابها رحيب، وكل مجتهد فيها مصيب.

والزيدية تحترم أنظار المجتهدين، فللناظر نظره، ولا توجب التقليد لطائفة أو فئة معينة، ولهذا كثرت أقوال المجتهدين في المسائل الفروعية عند الزيدية، واشتهرت في الزيدية مدارس فقهية لمجتهدين عظماء من رجالها، وأئمة كبار من أئمتها، وكثر أتباعهم ومقلديهم، واعتنى أهل كل مدرسة بأقوال من تقلده وتتبعه، فعملت على شرح كلامه وألفاظه، وتخريج المسائل التي ليس له فيها نص على المسائل التي نص فيها على ما يماثلها أو يعمها، وذكر الأدلة التي استدل بها وتقويتها.

والزيدية هي الفرقة الوحيدة التي تجد لها فرقاً في المسائل الفقهية، مع اتحادهم واجتماعهم جميعاً في المسائل الأصولية، بخلاف الفرق الأخرى فإن الفرقة التي تنتسب في الفقه إلى أبي حنيفة مثلاً، أو الشافعي، أو المالكي، تجد أنهم وإن اتفقوا في الفروع لكنهم مختلفون في الأصول، فترى في رجال الحنفية والشافعية والمالكية، الأشعري والمعتزلي والصوفي والمجبري والقدري وغيرهم، ولكن الزيدية وإن اختلفوا في الفروع فالزيدي والقاسمي والهادوي والناصري كلهم متفقون في الأصول والمبادئ.

فهذه ميزة خاصة امتازت بها الزيدية من بين الفرق الإسلامية.

وعلى العموم فإنه ما من إمام من أئمة الزيدية عليهم السلام، إلا وله أنظاره واختياراته واجتهاداته وأقواله وأتباعه في المسائل الفقهية، وأكثر الأئمة عليهم السلام زبرت أنظارهم في مصنفات خاصة، لا سيما في زمان الإمام فإن أكثر الناس يكونون على مذهبه وقوله في كثير من المسائل، إلا أنه لم يشتهر من تلك المدارس إلا عدة.

وتلك المدارس الزيدية في الفقه الزيدي هي كالتالي:

أولاً: الزيدية

وهم أتباع الإمام الأعظم زيد بن علي عليه السلام، وهو الذي تنتسب إليه الزيدية في أصولها ومبادئها، ولفضله عليه السلام، وبعد أنظاره، وحسن أقواله، وقرب عهده بالنبوة والوصاية فقد كان له أتباع في المسائل الفقهية رجحوا مذهبه، وأخذوا بأقواله في العزائم والرخص والتحليل والتحريم.

واجتهاداته عليه السلام وأقواله، محل احترام وتقدير عند الجميع من الموالفين والمخالفين، وقد ذكرت أقواله وأنظاره في كتب الفقه.

وله عليه السلام في الفقه المجموع الفقهي والحديثي، ومنسك الحج، وقد ذكر الكثير من أقواله أبو عبد الله العلوي في كتابه الجامع الكافي، ولا يزال لهذه المدرسة أتباع، ولأقواله أشياع.

ثانياً: القاسمية

وهم أتباع الإمام ترجمان الدين، نجم آل الرسول، الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

وله عليه السلام في الفقه كتاب الطهارة والصلاة، وكتاب صلاة اليوم والليلة، ومسائل علي بن جهشيار، وقد أورد من فقهه الكثير الطيب حفيده الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في الأحكام، والمحدث الكبير محمد بن منصور المرادي في أمالي الإمام أحمد بن عيسى، والسيد الحافظ أبو عبد الله العلوي في الجامع الكافي، وهي من أشهر وأكبر المدارس في الفقه الزيدي.

ثالثاً: الهادوية

وهم أتباع الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم عليهم السلام، حفيد القاسم المتقدم، وهي من أكبر وأشهر المدارس الزيدية، وهي تتوافق كثيراً مع المدرسة السابقة القاسمية، وله عليه السلام في الفقه الأحكام والمنتخب والفنون وغيرها.

وقد اعتنى الأئمة بفقه هاتين المدرستين اعتناء عظيماً، فصنفوا فيه التصانيف الكبيرة، وخرجوا على نصوص أئمتها المسائل الكثيرة، حتى أن كثيراً من المجتهدين والأئمة ألفوا في شرح أقوالها، ما لم يفعلوه في اجتهاداتهم.

كالمؤيد بالله في شرح التجريد، وأبي طالب في شرح التحرير، وعلي بن بلال في الوافي وشرح الأحكام، وأبي العباس الحسني في النصوص وغيرهم، اعتنوا بمذهب المدرستين في الفقه اعتناء بالغاً، حتى أن المؤيد بالله يحتج حيناً لقول الهادي أو القاسم عليهم السلام بما يخالف مذهبه، ويترجح له غيره.

رابعاً: الناصرية

وهم أتباع الإمام الناصر الحسن بن علي الأطروش عليه السلام.

وكانت مدرسته في الجيل والديلم، حتى أن أتباعه وأتباع القاسمية كانوا في عداء شديد يكاد أن يكفر بعضهم بعضاً، حتى جاء الإمام المهدي أبو عبد الله الداعي عليه السلام وأظهر القول بأن كل مجتهد مصيب، فتمسك كل بمذهب إمامه، مع احترام مذهب مخالفه.

ومن كتب الفقه في هذه المدرسة الإبانة وشرحها لأبي جعفر الهوسمي، والحاصر في ألفاظ الناصر، والمسفر والمصفي، والمسائل الناصريات وغيرها.

خامساً: المؤيدية

وهم أتباع الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن محمد بن هارون الهاروني.

وهو وإن كان قد أكثر من التخاريج لمذهب الهادي عليه السلام، إلا أن له الأنظار السديدة، والأقوال الرشيدة، وقد نص عليه السلام على أن المسألة التي لا نص له فيها فقوله كقول الهادي إلى الحق.

ومن كتب الفقه في هذه المدرسة كتاب الإفادة على مذهب المؤيد بالله لأبي القاسم بن ثال وغيرها.

سادساً: المنصورية

وهم أتباع الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام، وقد تميزت هذه المدرسة بطراوة الفقه المنصوري، كما قال أحد العلماء المعاصرين للإمام عليه السلام بأن فقه المنصور فقه طري، وذلك لأنها حدثت واستجدت في زمانه عليه السلام كثير من المسائل التي لم يكن قد نص عليها أحد قبله، فنص فيها بصافي فكره، وثاقب نظره، وقد صنف فقهه الكثير فمن ذلك، المهذب في فقه الإمام المنصور، والدر المنثور في فقه الإمام المنصور، والإختيارات المنصورية، وغيرها.

سابعاً: أهل المذهب

وهؤلاء ينقسمون إلى طبقات:

الطبقة الأولى: أهل النصوص، وهم المؤسسون، وهم الإمام زيد والقاسم والهادي وولداه والناصر الأطروش عليهم السلام.

الطبقة الثانية: المخرجون، وهم الذين خرجوا من نصوص الأئمة أقوالاً تتوافق مع نصوصهم، كالإمام المؤيد بالله والإمام أبو طالب وعلي بن بلال وأبو العباس الحسني.

الطبقة الثالثة: المحصلون، وهم الذين اهتموا بتحصيل أقوال الأئمة وما استخرج منها ودونوها ونقلوها إلى تلامذتهم، ودونوها في كتبهم ومؤلفاتهم،

كالقاضي زيد بن محمد الكلاري، والقاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام، وعلي بن العباس بن إبراهيم، إلى زمن الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام، والأمير علي بن الحسين صاحب اللمع وغيرهم.

الطبقة الرابعة: المذاكرون، وهم الذين قاموا باستنباط قواعد وأصول فقهية، ثم راجعوا أقوال من سبقهم من الأئمة عليهم السلام متناً وسنداً، وعرضوها على تلك القواعد فأي قول من أقوال الأئمة عليهم السلام وافق تلك القواعد أقروه وذهبوا عليه، سواء وافق قول زيد بن علي أو الإمام القاسم أو الهادي أو الناصر أو غيرهم، واعتبروه المذهب في رأيهم، وما خالف تلك القواعد فهو عبارة عن نظر خاص بقائله، حاصل عن اجتهاد فلا اعتراض على قائله، ولكن ليس هو المذهب في نظرهم ولو كان مخالفاً لقول أهل النصوص.

وفي هذه الطبقة القاضي عبد الله بن زيد العنسي، والقاضي محمد بن سليمان بن أبي الرجال، والإمام يحيى بن حمزة، والإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليهم السلام.

علماً أن بعض هؤلاء المذاكرين لهم اجتهادات في بعض المسائل تخالف القواعد التي جعلوها للمذهب.

وهذه المدرسة هي التي يعبر عنها في قول الفقهاء الزيديين بقال أهل المذهب.

فهذه هي أشهر المدارس الفقهية عند الزيدية، وهي وإن حصل اختلاف في بعض الأنظار في المسائل الإجتهادية، إلا أن كل مدرسة تحترم قول المدرسة الأخرى، و قول أي مجتهد من المجتهدين بدون تخطئة ولا تفسيق ولا تكفير، ولا أولوية في التقليد لأي مجتهد بل أهل البيت عليهم السلام على سواء في ذلك،

فليس الإمام الهادي بأولى بالتقليد من الإمام زيد، ولا الإمام زيد بأولى بالتقليد من الإمام القاسم، ولا الإمام القاسم بأولى بالتقليد من الإمام الناصر عليهم جميعاً السلام والرحمة الرضوان، ولكنهم لا يختلفون في وجوب العمل بما أجمع عليه أهل البيت عليهم السلام، أما ما اختلفوا فيه، فكل بالخيار في تقليد من شاء منهم.

والبعض من الناس لا يستطيع أن يفرق بين هذا الإختلاف الواقع في الفروع، فيجعل الهادوية فرقة غير الزيدية في الأصول وفي الفروع، والزيدية غير الناصرية في الأصول والفروع، ولكن الصحيح عند من بحث وفتش أنه لا خلاف بين أئمة الزيدية عليهم السلام في الأصول، وأما الفروع فبابها رحيب، وكل مجتهد فيها مصيب.

فهذه هي فرق الزيدية في الفروع أما في الأصول فليس لهم فرق، وليسوا سوى فرقة واحدة، تجمعهم الأصول المتقدمة، والمبادئ السابقة، فاجعل هذا الكلام على ذُكْرٍ منك، ولا تصدق أقوال غير الزيدية في الزيدية.

الباب السادس: ﴿في بعض الشبهات حول الزيدية﴾

إن الزيدية لما كانت محكمة الأمراس، ثابتة الأساس، أدلتها جلية، وأنور مبادئها وأصولها مضيئة بهية، عجز أعداؤها عن التهوين من شأنها، والتوهين من أمرها، أو النقض في أدلتها، فعدلوا إلى إدخال بعض الشبه، وترويج بعض التلبيسات التي يطمئن إليها من له غرض، أو في قلبه على أهل الحق والصدق مرض، فسمعها من لا علم عنده فقبلها، وأوردوها على من قلَّ اطلاعه فصدقها، وتلك الشبه التي يوردونها أوهى من نسج العنكبوت، وأضعف من أوهى البيوت، وسنذكر تلك الشبه والجواب عليها إن شاء الله تعالى:

الشبهة الأولى: حول توافق أصول الزيدية مع المعتزلة

يقول بعض الجهلة المعادين للزيدية: إن أصول الزيدية هي نفس أصول المعتزلة، فالزيدية هم معتزلة، لأنهم يقولون بالأصول الخمسة.

والجواب عن هذه الشبهة أن نقول:

اعلم وفقنا الله وإياك: أن أصول الزيدية التي قدمنا ذكرها ليست مأخوذة من المعتزلة، وإنما هي أصول أسسها أئمة أهل البيت عليهم السلام ابتداء من الإمام زيد بن علي عليهما السلام، وأخذوا تلك الأصول من الكتاب والسنة وأقوال أمير المؤمنين علي عليه السلام كما قدمنا ذلك، والذي يدل على أن أصول

الزيدية ليست مأخوذة من المعتزلة بل العكس هو الصحيح، وهو أن المعتزلة أخذت بعض أصولها من الزيدية وتركت البعض الآخر، ما يلي:

أولاً: أن الزيدية نسبتها إلى الإمام زيد عليه السلام، والإمام زيد أخذ علمه عن آبائه عليهم السلام، ولم يأخذه عن أحد من رجال المعتزلة، ولم يذكر أحد من المؤرخين المنصفين، وأهل التواريخ المحققين أن الإمام زيد تتلمذ على أحد من علماء المعتزلة، كما سنذكر ذلك في الشبهة الآتية.

ثانياً: أن الزيدية والمعتزلة يختلفون في بعض الأصول كالإمامة والتفضيل، وإن اتفقوا في البعض الآخر، فلا يعني ذلك أن الزيدية أخذت ذلك عن المعتزلة، إذ كل الفرق الإسلامية بينها قواسم مشتركة، وأمور تختلف فيها، فلا يعني ذلك أن واحدة منها أصل للبواقي أو العكس.

فبما أنهم يجعلون الزيدية أخذت أصولها عن المعتزلة بسبب الموافقة في بعض الأصول فكذلك المعتزلة توافق بعض الفرق في إمامة الشيخين وتفضيلهما على علي عليه السلام، فهذا يعني أنهم أخذوا هذا القول عن المعتزلة، علماً أن المعتزلة أقدم من أكثر تلك الفرق.

ثالثاً: بما أنهم يقولون إن الزيدية أخذت أصولها عن المعتزلة، لماذا لا نقول بالعكس وهو أن المعتزلة أخذت أصولها عن الزيدية ثم خالفت في بعض منها، ما هو المانع من ذلك؟ وما هو الأمر الذي أهَّل المعتزلة لأن تكون أصلاً للزيدية، مع أن نشأة الزيدية والمعتزلة في عصر واحد، إن لم نقل بتقدم الزيدية، لأن الإمام

زيد عليه السلام ولد سنة(٧٥)هـ، واستشهد سنة(١٢٢)هـ، وواصل بن عطا رأس المعتزلة ولد سنة(٨٠)هـ، وتوفي سنة(١٣٢)هـ.

رابعاً: أن كثيراً من عظماء المعتزلة ورجالها رجعوا إلى الزيدية ووافقوها في الأصول والمبادئ التي وقع فيها الإختلاف بين الزيدية والمعتزلة، كالصاحب بن عباد، والقاضي عبد الجبار، والحاكم الجشمي، بل بعضهم ينسب نفسه إلى الزيدية كأبي جعفر الإسكافي وجعفر بن حرب وجعفر بن مبشر وغيرهم.

خامساً: أن أئمة الزيدية وعلمائها مصرحون بالرد والإنكار على المعتزلة في كثير من الأقوال، بل ألفت المؤلفات المستقلة في الرد والإنكار على المعتزلة من قبل رجال الزيدية، فكيف يكون الأخذ والإتفاق مع الرد والإنكار والإختلاف.

سادساً: أن الزيدية في الأصول التي توافقت فيها مع المعتزلة يوافقها في تلك الأصول أو في بعضها غير المعتزلة، فهل سنجعل أولئك أخذوا أصولهم عن المعتزلة أم العكس أم كيف سنعمل؟!.

سابعاً: أنهم يجعلون سبب قولهم في أخذ الزيدية عن المعتزلة هو القول بالأصول الخمسة، مع أن تلك المسائل التي تسمى الأصول الخمسة، تسمى أيضاً أصول الدين، وتسمى مسائل العقيدة، وتسمى بأسماء أخر، فالتسمية لا تقدم ولا تؤخر، وإنما هي مجرد اصطلاحات، وتفنن في العبارات.

ثامناً: أنهم يجعلون الزيدية متبعة أو مقلدة للمعتزلة، مع أن الزيدية تمنع من التقليد في أصول الدين، فكيف تتبع وهي تمنع التقليد.

مع أن الزيدية تمثل مذهب أهل البيت عليهم السلام الذين أوجب الله اتباعهم، وحرم مخالفتهم، فكيف يكون من أوصى الله ورسوله باتباعه تابعاً لغيره، هذا ما لا يقول به جاهل فضلاً عن عاقل، فهذه الأوجه كافية في رد زعم من يقول بأن الزيدية من المعتزلة.

الشبهة الثانية: حول ادعاء تتلمذ الإمام زيد على واصل بن عطاء

قالوا: تتلمذ الإمام زيد على واصل بن عطا، وأخذ أصول المعتزلة عنه، وتتلمذ الإمام الهادي عليه السلام على أبي القاسم البلخي وأخذ أصول المعتزلة عنه.

والجواب عن هذه الشبهة أن نقول: القول بأن هؤلاء الأئمة تتلمذوا على يد أولئك من المعتزلة قول غير صحيح، والذي يدل على بطلانه ما يلي:

أولاً: أن الإمام زيد عليه السلام لم يأخذ علمه إلا عن آبائه عليهم السلام بسنده المتصل بأبيه علي السجاد عن جده الحسين الشهيد عن جده علي أمير المؤمنين عن رسول رب العالمين صلى الله وسلم عليه وعلى آله الطاهرين، فهل هؤلاء معتزلة أم لا؟.

وكذلك الإمام الهادي عليه السلام أخذ عن آبائه.

ثانياً: الذين ترجموا للإمام زيد عليه السلام لم يعدوا واصل بن عطا من مشائخه، ولم يذكروه في جملة من أخذ عنه، وإنما تسرب هذا القول من قبل أعداء الزيدية وأهل الملل والنحل الذين لا يتثبتون في النقل.

وأما الإمام الهادي عليه السلام فكيف يأخذ عن أبي القاسم البلخي، والهادي عليه السلام ولد بالرس من بلاد الحجاز ونشأ بها، ثم خرج منها إلى اليمن، وأبو القاسم البلخي كان مقيماً ببلخ، شتان ما بينهما في كل شيء.

مع أن الإمام الهادي عليه السلام تبرأ من المعتزلة، فكيف يأخذ عنهم؟!.

ثالثاً: لو قلنا بأنهم أخذوا عمن ذكروا لما كان ذلك دليل على أنهم أخذوا أصول مذهبهم عن المعتزلة، لأنهم لم يأخذوا ذلك عنهم بداية، وقبل أن يأخذوا عن أحد، فقد أخذوا قبل ذلك- لو صح أنهم أخذوا عنهم- عن آبائهم، وعلموا علم قادتهم وأئمتهم من أهل البيت عليهم السلام.

وأيضاً: لو صح أخذهم عنهم، فإنما أخذوا كي يقفوا على أقوال المعتزلة من ألسنة علمائها، ويعلموا أصولها من منبعها، حتى يردوا عليهم، ويتبين لهم خطأهم، فإن الكثير من العلماء يأخذ عن المخالفين لا لأجل أن يقتدي بهم، وينتهج نهجهم، بل لأجل أن يعرف زيفهم وخطأهم من عند ذات أنفسهم.

وأيضاً: لو صح أنهم أخذوا عنهم، فليس ذلك بقادح فيهم، ولا مضعف لمذهبهم، لأن الأصول التي اتفقت فيها المعتزلة مع الزيدية أدلتها منيرة، وحججها كثيرة، وليست بأقوال ضعيفة أو واهية حتى يقال بأن الزيدية أخذت عنهم- لو صح ذلك القول- الأقوال الضعيفة المخالفة للكتاب والسنة وأدلة العقول، بل الكتاب والسنة وأدلة العقول، نطقت بصحة تلك الأصول، وقضت بأحقيتها وصوابها، وبطلان وخطأ غيرها مما خالفها وناقضها.

وأيضاً: فإن الإمام الهادي عليه السلام مصرح بأنه متبرئ من المعتزلة، كما هو موجود في جوابه على أهل صنعاء، فكيف يأخذ عنهم وهو يتبرأ منهم؟!.

الشبهة الثالثة: توافق الإمام الهادي(ع) مع الحنفية في بعض الفروع

قالوا: مذهب الإمام الهادي عليه السلام ومذهب أبي حنيفة متوافقان في كثير من المسائل الفقهية، فهذا يعني أن الزيدية أخذت فقهها عن الحنفية.

والجواب والله الموفق للصواب: أن الزيدية تفتح باب الإجتهاد لكل من وفَّى الإجتهاد حقه، فقد تتوافق أنظار المجتهدين وقد تتعارض، ولهذا ترى الحنفية توافق الشافعية في مسائل وتختلف معها في مسائل أخرى، وكذلك المالكية، وغيرهم من الفرق الإسلامية، فكما لا يقال أخذت الشافعية أو المالكية فقهها عن الحنفية أو عن الزيدية، فكذا لا يقال أخذت الزيدية فقهها عن الحنفية.

وأيضاً: الأولى أن يقال أخذت الحنفية فقهها عن الزيدية، لأن أبا حنيفة رحمه الله كان تلميذاً للإمام زيد بن علي عليه السلام ولأخيه الباقر، وأخذ وروى عنهما.

الشبهة الرابعة: في أن علماء الزيدية عدوا الفرق المنفية

قالوا: الفرق التي نفيتموها عن الزيدية ذكرها علماء الزيدية عند ذكر فرق الزيدية، وعند ذكر الخلاف في المسائل التي خالفوا فيها.

فالجواب والله الموفق للصواب: أن العلماء الذين ذكروا أولئك وأضافوهم إلى فرق الزيدية، لا يريدون بذلك إثبات أن للزيدية فرقاً، وإنما يريدون بذلك أن يبينوا أن

تلك الفرق المضافة إلى الزيدية كانت متابعة للزيدية ثم خالفت الزيدية في بعض أصولها ومبادئها، فأضافوها إلى الزيدية باعتبار ما كانت عليه، لا لإثبات بقائها من الزيدية.

وإنما يذكرونهم في فرق الزيدية، لأن الذين تنتسب إليهم تلك الفرق كانوا من رجال الزيدية، ولعل الخلاف إنما أتى ممن بعدهم من أتباعهم.

ومما يدل على ذلك: أنهم عندما يذكرونهم عند ذكر مخالفتهم للزيدية في الأصول، كمسائل الإمامة ونحوها، فكيف يضافون إلى الزيدية وهم يخالفون الزيدية.

الشبهة الخامسة: في اختلاف الزيدية حول بعض المسائل

يقول البعض: أنتم تقولون بأنه لا خلاف بين الزيدية في الأصول، فلماذا نجدهم يختلفون في تفسير العرش والكرسي مثلاً، فبعضهم يجعله حقيقة، وبعضهم مجازاً، وغيرها.

والجواب والله الموفق للصواب: أنهم إنما يختلفون في أشياء لا تؤثر على ما اتفقوا فيه، وأجمعوا عليه، فاختلافهم في تفسير العرش والكرسي لا يضر بعد اتفاقهم على أن الله لا يشبه الأشياء وليس كمثله شيء، ولا يحتاج إلى العرش ولا إلى الكرسي ليجلس عليهما أو يرتاح بهما، إذ تلك صفات الأجسام.

وكذلك غير هذا مما اختلفوا في فروع ما اتفقوا عليه، مع اتفاقهم على أصل وأمر لا ينقضه ولا يعارضه اختلافهم في تلك المسألة، أو ذلك القول.

الشبهة السادسة: عدم انتشار المذهب الزيدي كغيره

قالوا: بأن المذهب الزيدي لم يشتهر وينتشر كما انتشرت بقية المذاهب الأخرى، كالشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية وغيرهم، بل بقي انتشاره واشتهاره محدوداً.

والجواب والله الموفق للصواب: أن الزيدية مذهب أهل البيت عليهم السلام، والمعلوم عند من قرأ التواريخ، واطلع على السير، أن أهل البيت عليهم السلام لم يكن يقر لهم قرار، ولم يهدأ لهم بال، بل كانوا في خوف شديد، وطرد وتشريد، وحبس وضيق، وقتل وصلب، من قبل خلفاء الدولتين الأموية والعباسية، فكم من رجل من أهل البيت عليهم السلام شردوه وطردوه وأخافوه وقتلوه، هذا الإمام زيد عليه السلام إمام الزيدية والذي تنتسب إليه قتل وصلب، وهذا ولده يحيى بن زيد قتل أيضاً، والإمام محمد بن عبد الله النفس الزكية وإخوته قتلوا جميعاً منهم بالسيف ومنهم بالسم، والإمام الحسين بن علي الفخي قتل أيضاً، والإمام القاسم بن إبراهيم شرده الخوف وبقي متخفياً منهم ما يقارب أربعين عاماً، وكم نعدد من أهل البيت عليهم السلام قادة المذهب وأئمته ممن فعلهم بهم الظلمة المتجبرون ما فعلوا، وليس لهم ذنب ولا جرم إلا أنهم دعوا إلى إحياء الكتاب والسنة، وإماتة البدعة، ورفض الظلم، وإقامة الحدود، ونصر المستضعفين، وقسم المال بين أهله بالسوية.

ولم يكن الأذى والقتل والتخويف مقتصراً على أهل البيت عليهم السلام بل تعدى ذلك إلى كل أتباعهم ومحبيهم، ومن مال إليهم، أو اشتهر بالمحبة لهم، أو الإختلاف إليهم، أو الأخذ عنهم، مما سبب في أن يكتم الكثير من الأشياع والأتباع مذهبهم

خوفاً على النفس، أو حفاظاً على المذهب الذي يعتنقه، فلم يتمكن أهل البيت وأشياعهم من نشره، والدول إنما قامت على محاربته ومحاولة محوه وطمس آثاره.

والسبب في ذلك: أن مذهب الزيدية يشكل خطورة كبيرة على سلاطين الجور، وملوك الظلم والضلال، فالزيدية توجب الخروج على الظلمة، و تقول بحصر الإمامة في أولاد البطنين، مع ميل أكثر الناس إليهم، والقلوب معهم، فهذا هو الذي أخاف الظالمين منهم، ودعاهم إلى محاربتهم بشتى الوسائل، مع ما كانوا يتمتعون به من دين رصين، وورع متين، وعلم غزير، وشجاعة وفضل، وصفات تؤهلهم لأمور لا يستحقها غيرهم، ولا يحق أن تكون إلا لهم، ولكونهم ممن لا تغرهم الدنيا، ولا يبيعون آخرتهم بدنيا غيرهم، فلم يخدعهم ما كان يبذله لهم أعداؤهم من الأموال الطائلة، والمناصب السامية، على أن يتركوا ما هم فيه، وهم يرفضون ذلك أشد الرفض، ويأبونه أشد الإباء.

أما بقية المذاهب: فكانت لا تشكل أي خطورة عليهم، بل كان أكثرها يخدمهم، ويوطد لهم أركان ملكهم، ويثبت قواعد سلطانهم، مع ما كانوا يغرونهم به من المال والمناصب التي تجعل قادة وأتباع بعض المذاهب غير الزيدية دعاة ومجمعين ومحرضين للناس على السكوت والرضا بذلك الحكم، وذلك السلطان، وإن أخذ أموالهم، وجلد ظهورهم، وفعل بهم ما فعل.

وأيضاً فإن أولئك السلاطين والملوك استطاعوا أن يؤسسوا مذاهب افتعلها لهم علماء السوء، وأسسوا قواعدها على أساس تثبيت قواعد ملك الجبابرة، ومخالفة لمذهب أهل البيت عليهم السلام.

فهذا هو العذر الكبير الذي سبب في خمود صوت المذهب الزيدي، وقلل من نسبة انتشاره، وجعلها محدودة بالنسبة لغيره من المذاهب، وهناك أسباب أخرى، ولكن هذا أكبرها، وهو كاف لكل منصف.

الشبهة السابعة: في قلة أتباع المذهب الزيدي نسبة إلى غيرهم

قالوا: بأن أتباع الزيدية قليل، والسواد الأعظم وأكثر الأمة على غير مذهبهم.

والجواب والله الموفق للصواب: أن الكثرة لا تكون علامة للحق ولا للباطل، والقلة كذلك، بل قد ورد في القرآن الكريم في آيات كثيرة من سور الذكر الحكيم، الذم للكثرة، والمدح للقلة، فليست الكثرة في أن تكون علامة للحق بأولى من القلة، إذ ما مدحه القرآن فهو حري بأن يتبع، وما ذمه فهو حري بأن يجتنب.

كما قال تعالى في مدح القلة ﴿**وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ**﴾(س-بأ:١٣)، وقال تعالى ﴿**إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ**﴾(صّ:٢٤)، وقال تعالى ﴿**وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ**﴾(هود:٤٠)، وقال تعالى ﴿**فَلا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلاً**﴾(النساء:١٥٥)، وغيرها من الآيات المادحة للقلة.

وقال الله تعالى في ذم الكثرة ﴿**وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ**﴾(يوسف:١٠٣)، وقال تعالى ﴿**مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ**﴾(آل عمران:١١٠)، **وقال تعالى** ﴿**وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ**﴾(التوبة:٨)، وقال تعالى ﴿**وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ**﴾(النحل:٨٣)، وقال تعالى ﴿**وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ**﴾(المؤمنون:٧٠)، وقال تعالى ﴿**وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ**﴾(الشعراء:٢٢٣)، وغيرها من الآيات.

خاتمة: في بيان أن الزيدية هم الفرقة الناجية

طوائف الأمة الإسلامية تروي حديثاً عن النبي صلى الله عليه و على آله وسلم وهو ((ستفترق أمتي إلى نيف وسبعين فرقة، كلها هالكة إلا فرقة)) وفي رواية ((كلها في النار إلا فرقة)).

وكل فرقة تدعي أنها هي الفرقة الناجية، وغيرها هو الهالك، وكل فرقة تضلل من خالفها، وتدعي أن الحق والصواب عندها، وغيرها في الضلال هائم.

والحديث المتقدم في الخطورة بمكان، فيجب على كل إنسان أن يبحث عن الفرقة الناجية ليتبعها، ويجتنب ما سواها، حتى لا يهلك بالتقليد، أو باعتقاده أنه قد أصاب واضح الطريق.

والإنسان لن يستطيع أن يعرف الفرقة الناجية إلا بعد أن يعرض أقوال الفرق وعقائدها على القرآن والسنة الصحيحة فما وافقها فهي الفرقة الناجية، ومن خالفها فهي الهالكة.

وينظر أيضاً في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية مَن هو الذي أوصت باتباعه، وأمّنتَ مَن تمسك به.

إذا تقرر هذا، فاعلم وفقنا الله وإياك:

أن عقائد الزيدية ومبادئها وأصولها إذا عرضتها على القرآن والسنة الصحيحة وافقتها، ولم تخرج عنها قيد أنملة، وإذا قارنت بينها وبين أقوال وعقائد بقية الفرق وجدت الفرق الشاسع، والبون البعيد، وقد قدمنا بعضاً من الأدلة التي تدل على

صحة أقوال الزيدية فيما تذهب إليه، فليكن ذلك على ذُكر وبالٍ منك لا تنساه، وارجع إليه إن شئت.

وأما إذا بحثت وفتشت في الآيات و الأحاديث وجدتها تحث على اتباع أهل البيت عليهم السلام، والعترة النبوية، ولا مذهب ولا طائفة تتبع أهل البيت عليهم السلام إلا الزيدية.

كما قال الرسول صلى الله عليه و آله وسلم في الحديث المتواتر الذي رواه الموالف والمخالف، وروته الأمة على اختلاف طبقاتها، وتباين طرائقها، ولا خلاف بينهم في صحته على الإطلاق، وهو حديث التقلين الذي فيه ((إني تارك فيكم ما ((إني تارك فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا من بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض))، والعترة هم أهل البيت عليهم السلام.

وكما قال النبي صلى الله عليه و آله وسلم ((أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى))، وكما قال صلى الله عليه وآله وسلم ((أهل بيتي كالنجوم كلما أفل نجم طلع نجم))، وغيرها من الأحاديث التي تدل على وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام، ولا مذهب يمثل أهل البيت إلا الزيدية.

فإن قيل: الإمامية الإثنا عشرية تدعي الإنتماء إلى أهل البيت عليهم السلام، فكيف تجعل ذلك خاصاً بالزيدية؟.

قلت وبالله التوفيق: الدعوى تحتاج إلى بينة، والإمامية وإن ادعت اتباع أهل البيت عليهم السلام، فهي لا تتبع إلا عدداً مخصوصاً منهم، من ذرية الحسين

السبط عليه السلام، ولا ترفع إلى غيرهم رأساً، ولا تقيم له وزناً، ولا تعتبر بقول أحد سواهم، وتقدس أولئك العدد المخصوص وتقدح في من سواهم من أهل البيت، بدون دليل معتبر، يخصص أولئك العدد دون غيرهم.

تدعي لهم أشياء لم يقولوا بها، بل وهم بريؤن كل البراء عنها، من أنهم معصومون، ويعلمون الغيب، وتظهر على أيديهم المعجزات، وأنهم أفضل من الملائكة والأنبياء، وأنهم أئمة منصوص عليهم من قبل الله ورسوله، وأن كل قول يحكى عنهم يجوز لك أن ترويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وغير ذلك من الإدعاءات.

ولا أقصد بكلامي هذا القدح في أولئك الأئمة العظماء أو الإساءة إليهم، فلا يجوز ذلك، وحاشاهم عن تلك الأقوال، فهم أئمة علم وعبادة وتقوى وصلاح، وإن غالى فيهم من غالى فلا يقدح ذلك فيهم، فقد غالت النصارى في المسيح ولم يقدح غلوهم فيه، ولا يجوز الإساءة إليه، بسبب ما فعلوه به وقالوه فيه.

وأيضاً فإن الإمامية تخالف في أمور كثيرة في العقيدة، فهم يقولون بالخروج من النار لأهل القبلة المحبين لأهل البيت، ويقولون بالرجعة وهي أن الله تعالى يعيد أهل البيت وأعدائهم في الدنيا قبل القيامة ثم ينتصف لأهل البيت في الدنيا، ثم يميتهم ثم يبعثهم يوم القيامة، ثم ينتصف لهم إنتصافاً آخر في القيامة.

أما الزيدية فهي تأخذ عن أهل البيت عليهم السلام على جهة العموم بدون تخصيص لأحد منهم، ولا قدح في أحد إلا من خرج عن الحق ودان بغيره.

فهذا هو ما أردت كتابته عن الزيدية على جهة الإختصار، لميل أكثر الناس إلى الإختصار، ومللهم للتطويل والإكثار، وإلا فالحديث عن الزيدية لا تسعه المؤلفات الكبار، ويطول بنا الحديث والوقت لو تقصينا ذلك على مر الدهور والأعصار.

ونسأل الله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لمعرفة الحق القويم، واتباع الصراط المستقيم، وأن يعصمنا من الخطأ والزلل، وأن يوفقنا لصالح الطاعة والعمل، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين، آمين رب العالمين.

إبراهيم يحيى الدرسي الحمزي وفقه الله

٥/شوال/١٤٢٠هـ

اليمن – صعدة – الحمزات

الفهرس